

Distr.: General
23 October 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها كل من: معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ والسيد روبرت مالي، رئيس الفريق الدولي المعني بالأزمات ورئيسه التنفيذي؛ والسيد فيتالي ناومكين، رئيس معهد الدراسات الشرقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم؛ إضافة إلى بيانات كل من أصحاب المعالي السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الخارجية للصين؛ والسيد كالا أنكوراو، وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج للنيجر؛ والسيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي؛ والسيدة نالدي باندور، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون لجنوب أفريقيا؛ والسيد دانغ مينه خوي، نائب وزير خارجية فييت نام؛ وممثلي إندونيسيا وإستونيا وألمانيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: استعراض شامل للحالة في الخليج الفارسي"، المعقودة يوم الثلاثاء 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وأدلى ببيانات أيضاً كل من أصحاب المعالي: السيد محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية؛ والسيد أحمد بروراي، رئيس إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية العراقية؛ والسيد نايف فلاح الحجرف، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي؛ والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وكذلك ممثل قطر.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر نصوص تلك الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا
رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

بيان الأمين العام

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الوزير سيرغي لافروف والاتحاد الروسي على هذه المبادرة.

وبالنظر إلى التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه في منطقة الخليج الفارسي، من المهم أن نتأمل بعمق أكبر في الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يعمل في انسجام لتعزيز السلام والأمن في هذا الجزء الحيوي من العالم.

ويراودني شعور مستمر بقلق بالغ إزاء الوضع في اليمن، وهو نزاع محلي أصبح إقليمياً بمرور الوقت. وقد دمرت الحرب التي استمرت قرابة ست سنوات حياة الملايين من اليمنيين وقوضت جهود بناء الثقة في المنطقة.

وقد ناشدتُ بوقف إطلاق النار فوراً على الصعيد العالمي من أجل التركيز على المعركة الحقيقية الواحدة: المعركة ضد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد انضم مجلس الأمن إلى هذه الدعوة. ولكننا، كما قلنا في بياني أمام الجمعية العامة (انظر A/75/PV.4)، بحاجة إلى تكثيف جهودنا. فالوقت يمرّ والناس يموتون. واليمن هو الدليل الأول على ضرورة تنفيذ وقف إطلاق النار الآن.

لقد جلب الأسبوع الماضي بصيصاً من الأمل. فقد اتخذ الطرفان خطوات واعدة بإطلاقهما سراح أكثر من 1 000 سجين - وهي أكبر عملية تبادل للأسرى منذ بداية النزاع. ولم يقتصر هذا الإجراء على لمّ شمل العديد من الأسرى اليمنية مع أحبائهم، بل أظهر أيضاً أن الطرفين قادران على التوصل إلى اتفاق وعلى تنفيذ التزاماتهما.

وتواصل الأمم المتحدة تيسير المفاوضات بين الطرفين اليمنيين بشأن الإعلان المشترك، الذي يشمل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتدابير اقتصادية وإنسانية لبناء الثقة واستئناف العملية السياسية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية هشة. فقد شهدنا تصعيداً آخر للنزاع خلال الأسابيع الأخيرة تركّز بشكل رئيسي في محافظات الجوف ومأرب والحديدة، حيث كانت الأخيرة مصدر قلق كبير إذ تهدد بتقويض اتفاق ستوكهولم لعام 2018. ولحسن الحظ فقد تراجعت الأعمال العدائية في الوقت الراهن، ولكن ذلك لا يكفي. إننا بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء الحرب. فلا شيء أقل من ذلك سيفي بالغرض. إن طموحنا الجماعي كبير بعد سنوات عديدة من النزاع، ولكنه ضروري.

وأقرّ بالتنازلات المطلوبة من الطرفين لوضع المسات الأخيرة على هذه المجموعة من الاتفاقات. وأدعوها مرة أخرى إلى مواصلة العمل مع مبعوثي الخاص دون شروط مسبقة من أجل وضع الصيغة النهائية للإعلان المشترك. ويجب أن تشمل العملية أيضاً النساء والشباب اليمنيين لكفالة إيجاد حل شامل ومستدام.

وما من شك في أن التوترات في المنطقة قد عقّدت جهودنا الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية في اليمن. ومع ذلك، فإننا نعلم أن التوصل إلى حل سريع للنزاع في اليمن يمكن أن يُسهم في بناء الثقة في

جميع أنحاء المنطقة. هذا النزاع تذكرة بأن عدم الاستقرار يمكن أن ينتشر على نطاق أوسع ما لم نتصد للتحديات الإقليمية العاجلة والفورية.

لا يزال اليمن أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم. وتلوح المجاعة في الأفق ويتفاقم الوضع بسبب استمرار انتشار مرض فيروس كورونا، وهي جائحة لا تعترف بالحدود.

وقد شعرت بالتشجيع عندما أعربت عدة بلدان خليجية عن دعمها للدعوة التي وجهتها لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وأرسلت مساعدات إنسانية إلى البلدان المتضررة في جميع أنحاء العالم. وإنني أثني على تلك الجهود وأحث البلدان على إلغاء أي جزاءات قد تؤثر سلباً على إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية والطبية الحيوية خلال انتشار الجائحة. وينبغي أن تجبرنا إنسانيتنا المشتركة، مهما كانت خلافتنا، على الارتقاء إلى مستوى التحدي بروح من التضامن.

وبالنظر إلى منطقة الخليج الفارسي الأوسع نطاقاً نرى بوضوح أن التوترات تتصاعد وأن الثقة متدنية. وربما تشعر بعض البلدان بأن بلداناً أخرى تتدخل في شؤونها أو في شؤون جيرانها. وربما يعتقد بعضها أن دورها الإقليمي غير معترف به.

وقد أدى عدد من الحوادث الأمنية، التي وقعت منذ أيار/مايو 2019، إلى رفع حدة التوتر إلى مستويات جديدة، مما زاد من المخاوف من نشوب نزاع أكبر. وهذه تذكرة صارخة بأن أي سوء تقدير قد يتصاعد بسرعة.

وأكرر دعوتي إلى جميع الأطراف المعنية لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تكون لها آثار مزعزعة للاستقرار. وتؤكد الحالة الإقليمية على الحاجة الملحة إلى العمل بشكل جماعي لخفض حدة التوترات ومنع نشوب النزاعات.

والخطوة الأولى نحو خفض التصعيد هي تحديد تدابير بناء الثقة القابلة للتطبيق التي يمكن أن تعالج المسائل ذات الاهتمام المشترك. وتبين تجربة الحرب الباردة أنه كان من الممكن، بغض النظر عن المواجهات والانقسامات العميقة في ذلك الوقت، إطلاق عملية هلسنكي. وقد قدمت عدة بلدان اقتراحات - كما فعلت أنا - في هذا الصدد فيما يتعلق بالحالة في منطقة الخليج الفارسي.

ولم يتسنَّ بعدُ تحقيق توافق في الآراء بين جميع الأطراف الرئيسية التي تحتاج إلى المشاركة. ولكنني آمل، حين أتذكر هلسنكي، أن يكون من الممكن إنشاء منصة مماثلة، بدءاً بعدد من تدابير بناء الثقة. وقد تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، سبل مكافحة مرض فيروس كورونا، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي، وضمان الملاحة البحرية دون عوائق، وتسهيل الحج الديني. وأرى أن من الممكن، على المدى الطويل، إنشاء هيكل أمني إقليمي جديد لمعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الجهات المعنية.

وسنواصل في الأمم المتحدة، مع احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس منظمتنا، عملنا للمساعدة على تخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج الفارسي.

وإنني على استعداد، تمثيلاً مع ميثاق الأمم المتحدة ودوري في المساعي الحميدة، لعقد أي شكل من أشكال الحوار الإقليمي يمكن أن يحظى بتوافق الآراء اللازم من جانب جميع الأطراف ذات الصلة.

كما أننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها الكويت لتعزيز الحوار وحل التوترات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت الذي تقوم فيه الحاجة إلى الوحدة بغية مواجهة التحديات العديدة التي تواجه المنطقة، أمل أن يتسنى حل النزاع قريبا.

وأود أن أنه وأشيد بعمل الوساطة الذي قام به صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، الذي وافته المنية للأسف في وقت سابق من هذا الشهر.

وفيما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، فإن مسألة عدم الانتشار النووي مسألة حاسمة. ومنذ البداية، اعتبرت خطة العمل الشاملة المشتركة دوما أداة هامة لمكافحة الانتشار النووي وكفالة الأمن الإقليمي.

وجسامة التحديات المقبلة ينبغي ألا تثبط عزيمتنا. فلنعمل على تهيئة مناخ من الثقة ولنحسن آفاق الحوار الإقليمي. فلنتجاوز الخصومات الهدامة ولنعترف بما يوحدنا. فلننق مصالح شعوب المنطقة في المقام الأول والأخير، بما في ذلك تطلعاتها إلى الحرية والفرص وتحسين مستوى المعيشة والسلام. وينبغي أن يدفعنا ذلك، قبل كل شيء، إلى تكثيف جهودنا الجماعية.

المرفق 2

بيان رئيس الفريق الدولي المعني بالأزمات ورئيسه التنفيذي، روبرت مالي

إن الفريق المعني بالأزمات منظمة مكرسة لمنع نشوب النزاعات القاتلة وحلها. وفي الآونة الأخيرة، كنا نشطين في التحذير من مخاطر المواجهة في منطقة الخليج واقتراح أفكار عملية تركز على المشاركة الدبلوماسية لتجنبها. ونؤمن بضرورة التحدث والاستماع إلى جميع الأطراف. ولذلك، نرحب ترحيباً حاراً بمبادرة الاتحاد الروسي التي اتخذت في الوقت المناسب لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

واسمحوا لي أن أبدأ ببيان ينبغي أن يكون مزعجاً بقدر ما ينبغي أن يكون غير خلافي: إن النزاع على نطاق المنطقة الذي يلوح الآن في الأفق في جميع أنحاء العالم نزاع لا يريده أحد على ما يبدو - نزاع نجم عن التوترات في منطقة الخليج. ويمكن القول إن الظروف مواتية الآن أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث لاندلاع حرب لن تؤثر على الخليج فحسب بل على الشرق الأوسط قاطبة، ويمكن أن تتدخل في أي من الأماكن العديدة - في مضيق هرمز أو العراق أو اليمن. وذلك ليس أمراً حتمياً بتاتا؛ وما من طرف يريد ذلك، وحتى الآن، أظهرت جميع الأطراف، في معظمها، القدرة على تكييف أفعالها لتجنب التصعيد. ولكن حتى الإجراءات المضبوطة بدقة يمكن أن يكون لها تداعيات غير مقصودة. فعدة مرات على مدى العامين الماضيين، أبرزها خلال الهجمات على منشآت شركة أرامكو السعودية وقتل الجنرال سليمان، بدا من الممكن نشوب نزاع إقليمي.

وفي كل مناسبة، تراجعنا الأطراف. ومنذ تلك الأيام التي شهدت أقصى درجات التهديد، هدأت التوترات إلى حد ما. ولكننا لا نستطيع أن ننق بأن جميع الأطراف ستبدي دائما ضبط النفس هذا. ويمكن أن يؤدي هجوم واحد بالصواريخ أو الطائرات بدون طيار أو لغم ملتصق إلى تصعيد عسكري بين الولايات المتحدة وإيران وحلفائهما الإقليميين ووكلائهما، وهو ما قد يستحيل احتواؤه.

كما ينبغي ألا يكون من المثير للجدل أن هذه الحالة لا تخدم مصالح أي طرف - لا مصالح دول مجلس التعاون الخليجي، مثل المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، التي شهدت سفناً تجارية وأراضيها تستهدف بهجمات تعتقد مع آخرين اعتقاداً قوياً أن منشأها إيران؛ ولا ضحايا جمهورية إيران الإسلامية التي وجدت نفسها ضحية لحملة ضغط شرسة ألحقت ضرراً واضحاً باقتصادها ورفاه مواطنيها وكلفتهم أحد أهم قادتهم بسبب ضربة نفذتها الولايات المتحدة؛ ولا أهداف الولايات المتحدة، التي لم تتحقق أي من أهدافها المعلنة بانتهاك خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي يتعرض موظفوها في العراق الآن للتهديد؛ ولا مصالح أطراف ثالثة ترغب في أن تكون منطقة الخليج مستقرة لأسباب استراتيجية أو اقتصادية؛ وربما الأهم من ذلك، لا تخدم مصالح مواطني المنطقة، من اليمنيين والليبيين، الذين عانوا بشكل مباشر من التوترات داخل الخليج، ولكن أيضاً من الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط الذين تعثرت طموحاتهم في حياة كريمة وسلمية بسبب الخصومات وعدم التعاون بين حكوماتهم.

والسؤال الأول الذي أود أن أتطرق إليه في ملاحظاتي اليوم هو، لماذا نعيش هذه الحالة؟ والسؤال الثاني هو، ما الذي يمكن عمله حيال ذلك؟ وأظن أن جميع الأطراف ستعترض على أجزاء مما قلت، وهو ما يجعلني أعتبر أنني حققت هدفي.

وتكمن أسباب عديدة وراء الاستقطاب الشديد الذي أصاب منطقة الخليج تفسر سبب تداخل ما يشهده من خلافات عديدة - بين الولايات المتحدة وإيران وبين إيران والمملكة العربية السعودية، وكذلك

فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي - بطرق خطيرة وربما متفجرة. وسأركز على أحد هذه الخلافات: وجهات النظر المتباينة للغاية حول مصادر التوترات، اعتماداً على ما إذا كان المرء يجلس في واشنطن العاصمة أو طهران أو الرياض أو أبو ظبي أو الدوحة أو في أي مكان آخر.

إن المملكة العربية السعودية وحلفاءها يرون في سياسات إيران - في سورية أو العراق أو لبنان أو اليمن - طموحات طرف يسعى إلى الهيمنة. وتعتبر الجمهورية الإسلامية تهديداً متزايداً ينبغي كبح تطلعاته الإقليمية قبل أن تحاصرها مع شركائها ووكلائها. وترى طهران من جانبها منطقة تهيمن عليها قوى تدعمها الولايات المتحدة ذات قدرات عسكرية متفوقة بهدف عزلها وإضعافها. كما ترى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة متواطئان مع الولايات المتحدة لإكراه قيادتها اقتصادياً واستبدالها في نهاية المطاف. واستناداً إلى رؤية القادة الإيرانيين للعالم تشكلت في بوتقة الحرب الإيرانية العراقية التي دامت ثماني سنوات، وفي مواجهة خصوم أكثر تسليحاً، فإنهم يؤيدون العقيدة الاستراتيجية للبلد التي تقوم على أساس قدراتها العسكرية غير المتكافئة ودعمها للحلفاء الإقليميين، بما في ذلك الأطراف المسلحة من غير الدول.

ومما زاد الطين بلة عدم وجود أي آلية مؤسسية تتيح للأطراف التعبير عن مظالمها، وعلى الأقل، محاولة تضيق الفجوات. وفي الواقع، ليس هناك في الوقت الحاضر أي قناة هادئة بين الولايات المتحدة وإيران، وليس هناك أي قناة رسمية بين إيران والمملكة العربية السعودية، والدبلوماسية الحقيقية تكاد تكون منعدمة ماعدا المبارزة الخطابية بين دول مجلس التعاون الخليجي المتنافسة. كما لا توجد منظمة إقليمية واحدة تضم جميع الأطراف الخليجية الفاعلة التي يمكن أن تكون بمثابة إطار لتدابير بناء الثقة والحد من التصعيد.

وأياً كانت المنظمات الموجودة، فإنها تميل إلى تأجيج التوترات. وكل ما تقوم به الأطراف يميل إلى تعزيز التصورات المسبقة لخصومها. وما تصفه طهران بالسياسات الدفاعية تهدف إلى الحد من التهديدات التي تواجهها تعتبره الرياض وغيرها أعمالاً عدوانية. وهي أعمال لا محالة تدفع أعداء إيران إلى الرد. بذلك فإن النهج الحالي للجمهورية الإسلامية صيغة لزعة الاستقرار الإقليمي الدائم. ولكن، وعلى نفس المنوال، فإن الجهود التي تبذلها واشنطن والرياض وغيرهما من الجهات التي تركز حصراً على التصدي بقوة لإيران من المرجح أن تدفع قيادة البلد إلى التمادي في نهجها الحالي. وعلى وجه الخصوص، فإن حملة الضغط القصوى التي تقوم بها الولايات المتحدة، بدعم وتشجيع من معظم شركائها الخليجيين، إلى جانب قيام الحكومات الغربية بتزويد دول الخليج بأسلحة تقليدية بدون قيود تقريباً، تؤدي حتماً بإيران إلى تكثيف استخدام أدواتها غير المتماثلة.

فما العمل إذن؟ إن الفريق المعني بالأزمات يؤمن إيماناً راسخاً بقوة الدبلوماسية، ونرى بعض الأمثلة على المحاولات الناجحة لخفض التصعيد على الصعيد الإقليمي.

ومن بين هذه السوابق الاتفاق النووي الإيراني، أو خطة العمل الشاملة المشتركة. لقد شاركت في تلك المفاوضات، ولذلك أعترف بأنني منحاز. وإنني مقتنع بأن الاتفاق ساعد على خفض التوترات وكان من الممكن أن يمهد الطريق لتعزيز الدبلوماسية وتوسيع نطاقها. ولهذا السبب، تأسف منظمي لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق، وتشديد الجهود الأوروبية الرامية إلى الإبقاء على خطة العمل الشاملة

المشتركة. ولكنني أدرك جيدا أن الآراء بين الحاضرين في هذا الاجتماع اليوم تختلف، ولست هنا لأجادل مجددا بشأن تلك المسألة.

إن المسألة هي ما إذا كان المرء يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة أم لا لأن في ذلك بعض الدروس. ولم تنجح المفاوضات نتيجة للثقة المتبادلة بل لأنها كانت متعددة الأطراف، ولأنها جمعت بين الضغط المتبادل والأهداف الواقعية، ولأن مختلف الأطراف قد أدركت مصالحها الأساسية المشتركة فيها.

ومع أخذ هذه الاعتبارات، نشر الفريق الدولي المعني بالأزمات في نيسان/أبريل الماضي تقريرا بعنوان "الشرق الأوسط بين الأمن الجماعي والانهيار الجماعي" حدد فيه الخطوات التي ينبغي اتخاذها للحد من خطر الحرب. ومن المتوقع أن تكون فرضية هذا النظام الأساسية مألوفة لدى الكثيرين: إن منطقة الخليج بحاجة إلى بدء حوار أمني جماعي وشامل للدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق، ويهدف إلى تخفيف حدة التوترات.

ويمكن لحكومات دول الخليج الأقل تورطا في الأعمال العدائية ولكنها قد تتضرر أكثر إذا اندلع القتال - وأنا أفكر في الكويت وعمان - أن تسعى معا إلى ضم جيرانها الأكثر قوة ومشاركة بصورة مباشرة - إيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية - إلى هذه الآلية غير الرسمية.

ويمكن للحكومات الأوروبية وغيرها من الحكومات ذات الصلة أن تيسر العملية، وأن تساعد في تمرير بعض الرسائل في المرحلة الأولية للاتصال، فضلا عن تقديم المشورة التقنية والتشجيع الهادئ خلال تطور العملية. ويتمثل الهدف الأول في فتح قنوات اتصال.

ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام أيضا. وينص القرار 598 (1987) الذي أنهى الحرب بين إيران والعراق على تكليف الأمين العام بعقد حوار أمني إقليمي لوضع الأساس لإنشاء هيكل أمني مقبول لجميع الأطراف. وكما سمعنا من الأمين العام للتو، فإنه مستعد للقيام بذلك. وفي الحد الأدنى، ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع ويؤيد عملية تتولى قيادتها دول الخليج عندما يبدأ ترسخها.

وقد تبدأ المناقشات في إطار آلية أمنية خليجية - مستوحاة من عملية هلسنكي بمحاولة التوصل إلى اتفاق على المبادئ المشتركة التي تحكم العلاقات بين الدول مثل عدم التدخل - مباشرة أو عن طريق وسيط محلي - واحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول، فضلا عن محاولة تحديد دوافع كل طرف وشواغله الرئيسية وتصورات التهديد. ويمكن للعملية عندئذ أن تتطور نحو اتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة.

وقد تشمل هذه التدابير اتخاذ خطوات متواضعة، مثل الحد من الخطابات التحريضية وإصدار بيانات أحادية الجانب دعما للحوار وبيانات مشتركة تبين المبادئ والمصالح المشتركة أو فتح قنوات اتصال مباشرة، مثل خط ساخن لفض النزاع بين دول الخليج ومع جهات خارجية نُشرت أصولها العسكرية في الخليج.

ويمكن لمختلف الأطراف أيضا أن تعالج المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل الآثار الضارة العابرة للحدود لتغير المناخ وتدهور نوعية المياه والتأهب للكوارث وانتشار مرض فيروس كورونا والأمن البحري والسياحة الدينية والحج. ويمكن للأمم المتحدة أن تدعم هذه المبادرات من خلال وكالاتها التقنية المتعددة.

ويمكن عندما تبدأ هذه المناقشات الأولية توتي ثمارها توسيع نطاقها للتركيز على سبل تخفيف حدة التوتر من خلال آليات أمنية مشتركة مثل الإخطار المسبق بتحركات القوات والمناورات العسكرية أو السماح للخصوص بإرسال خبراء عسكريين لمراقبة هذه المناورات. وفي نهاية المطاف، يمكن للأطراف الخليجية أن تستكشف سبل تعزيز إطار عمل إقليمي تعاوني دائم يشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وهناك الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما اتخاذ خطوات لحل النزاعات العديدة، من سوريا إلى ليبيا إلى اليمن، التي أجبتها التوترات بين المملكة العربية السعودية وإيران، وتلك التي تشمل الإمارات العربية المتحدة ومصر وتركيا وقطر، والتي تسببت في معاناة إنسانية لا توصف ولا تزال مناطق قابلة للاشتعال على نطاق أوسع.

وخلاصة القول: إن التهديد الرئيسي الذي تواجهه المنطقة اليوم ليس حرباً مختارة بقدر ما هو حرب غير مقصودة ناجمة عن سوء تقدير أو تفسير أو لعدم التواصل في الوقت المناسب. وقد برعت الجهات الفاعلة الرئيسية في الخليج في اتباع استراتيجية حافة الهاوية وتأجيجها. وكانت نتيجة ذلك انفراط الخيط الذي يفصل بين الحرب واللاحرب. ولحشد الإرادة السياسية كاملة للعمل، ربما توفر أسوأ الأوقات أفضل الفرص، وقد وصلت الظروف في الخليج إلى تلك المرحلة بالفعل.

وربما لا تتوفر سوى فرصة ضئيلة أو حتى أقل لنجاح حوار أمني إقليمي جماعي شامل يهدف إلى تخفيف حدة التوترات. وفي ظل الظروف الحالية فإن من غير المسؤولية ألا نحاول ذلك.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعلق على النقطة الأخيرة. فنحن نسعى جاهدين لكي نكون منظمة محايدة لحل النزاعات، وأمل أن يكون ذلك واضحاً من خلال الأفكار التي طرحتها اليوم وهذا ما يفعله موظفونا: فهم يسعون إلى فهم وجهات نظر جميع الأطراف وتجسيدها بأفضل ما يمكن، فضلاً عن اقتراح الحلول العملية. وهذا ما كان يفعله زميلنا مايكل كوفريج في عمله في مجال السياسة الخارجية للصين. وليس هذا الوقت ولا المكان المناسب لمناقشة مسأله. ولكنني لا أستطيع أن أختتم بياني بدون مناشدة السلطات الصينية، إذا كانت تستمع، لفهم المهمة التي كان يعمل على تنفيذها وأن تنهي احتجازه الذي استمر لعامين تقريباً الآن، وأن تسمح له أخيراً بالانضمام إلى أحبائه ومواصلة عمله نحو عالم أكثر سلاماً.

المرفق 3

بيان رئيس معهد الدراسات الشرقية في الأكاديمية الروسية للعلوم والأكاديمي في المعهد، البروفيسور فيتالي ناوكين

[الأصل: بالروسية]

اليوم تعيش البشرية في وقت تتوقع فيه تحولات تكنولوجية معينة في النظام العالمي الذي يمر بأزمة خطيرة. فالمؤسسات الجماعية تشهد تفككا وتستمر الصدوع والنزاعات القديمة والجديدة، بما في ذلك استخدام الأسلحة وتزايد التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الأمن في مختلف المناطق بينما قُوضت أو تعطلت الآليات الأمنية القائمة. وقد فرض علينا كل هذا الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا التي ضربت العالم بأسره.

وتتزايد التوترات في منطقة الخليج دون الإقليمية، التي تتسم بالأهمية والضعف نظرا لانفتاحها وأهميتها الجغرافية الاقتصادية والجيوسياسية الكبيرة، بما في ذلك بالنسبة للأطراف الفاعلة الخارجية، مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك المنطقة دون الإقليمية وفي العالم بأسره. وتسود الأزمات في العلاقات بين الكثير من دول المنطقة. وتجعل الأوضاع التي تشهد تغيرا سريعا ولا يمكن التنبؤ بها في بعض الأحيان المعضلات ال أمنية أمرا لا مفر منه في ظل رغبة الدول التي لا تقاوم المتنازعة فيما بينها في التفوق المطلق على بعضها بعضا من حيث القوة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التصور الغامض لدول المنطقة دون الإقليمية لوضع ودور جيرانها واتهاماتها المتبادلة المستمرة بتنفيذ أنشطة تهدف إلى زعزعة الاستقرار في ظل انعدام الثقة المتبادل العميق والجهل بشواغل جيرانها، يشكل عاملا خطيرا من عوامل عدم الاستقرار.

لقد كانت خطة العمل الشاملة المشتركة رادعا هاما للتصعيد في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب منها ثم إعادة فرض الجزاءات الأحادية الجانب على إيران، إلا أن الاتفاق النووي لا يزال فعالا بفضل تضامن المشاركين الآخرين فيه.

واليوم، يمكن الإشارة إلى عدة عناصر جديدة في تطور الوضع في ذلك الجزء من الشرق الأوسط. وتشمل هذه على سبيل المثال، دخول عدة جهات إقليمية فاعلة جديدة في مجال الأمن دون الإقليمي. فبعض الدول الواقعة في الخليج الفارسي تعتبرها بالفعل جهات موفرة للأمن إلى جانب الجهات الفاعلة التقليدية. وتشمل تلك الجهات تركيا في المقام الأول فضلا عن إسرائيل نتيجة لتطبيع علاقاتها مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وقوبل وجود جهات فاعلة جديدة هناك بالترحيب من جانب بعض الدول بقدر ما قوبل بالخوف والقلق الشديد من جانب دول أخرى.

ومن بين العناصر الجديدة الفاعلة زيادة نشاط العديد من الجماعات المسلحة من غير الدول هناك، مما يشكل تحديا لجيوش الدول. ومن خلال الانخراط في النزاع المسلح اكتسبت هذه الجيوش خبرة كبيرة في استخدام أساليب القتال غير التقليدية والحديثة على حد سواء، وأثبتت قدرتها على التعلم بسرعة. وفي الوقت نفسه، يستمر تغير طابع الحروب التي تشن في المنطقة نفسها، وهذا ما لا تأخذه الأطراف فيها في الاعتبار دائما. وهناك تردد واضح من جانب موفري الأمن الخارجيين التقليديين، بما في ذلك البلدان التي لديها قواعد عسكرية هناك وتثق فيها النُخب السياسية المحلية في التدخل لحمايتها في حالات الأزمات.

ومن العناصر الهامة أن التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجه دول المنطقة دون الإقليمية، رغم أن تشكيلها ككل لا يزال كما هو وأن مطالب مختلف الأطراف غالبا ما تكون غير متماثلة وتبدو غير متوافقة، أصبحت مشتركة بشكل متزايد بين جميع الأطراف. وبالتالي، فإن التصدي لها وتخفيف خطر نشوب نزاع وتقليله إلى أدنى حد لن يكون ممكنا إلا من خلال جهود جماعية قائمة على التضامن تخلق من نهج المواجهة والشيطنة، باستخدام نهج تدريجي، مع مراعاة شواغل ومصالح جميع الأطراف الفاعلة المحلية ومع احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

وهذا هو النهج الوارد في مفهوم الأمن الجماعي في الخليج الفارسي الذي اقترحه روسيا في عام 2019، والذي من شأن تنفيذه أن يتيح تطبيع الحالة في المنطقة دون الإقليمية. ومن الواضح أن تنسيق المواقف بشأن تلك الخطة الطموحة عملية صعبة تتطلب شجاعة من جانب الجهات الفاعلة المعنية، واستعدادا لقبول الحلول التوفيقية والتخلي عن النهج الانفرادية.

وفي السياق نفسه، قدم رئيس الاتحاد الروسي في آب/أغسطس مقترحا يدعو إلى عقد مؤتمر قمة للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، بمشاركة إيران وألمانيا، وذلك من أجل الاتفاق على معايير للعمل المشترك الهادف إلى إنشاء آليات موثوقة لكفالة الأمن وتعزيز تدابير بناء الثقة في منطقة الخليج الفارسي.

ولأسف، فإن سياسة التدابير الانفرادية كانت لها الغلبة حتى الآن على سياسة التدابير الجماعية. ولن يكون من السهل عكس هذا الاتجاه، رغم ضرورته. ويمكننا أن نفكر في أمثلة عبر التاريخ، عندما كان من الممكن، مع الجهود المتفانية التي بذلتها بعض الدول، بما فيها الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وبفضل التزامها وحسن نيتها، القيام بذلك.

وفيما يتعلق بالتهديدات والتحديات المشتركة ذات الأولوية العليا بالنسبة لدول المنطقة دون الإقليمية، فينبغي في المجال العسكري - السياسي أن تشمل هذه التهديدات والتحديات، على وجه الخصوص، النزاعات المسلحة القائمة والمتصاعدة، مثل النزاع الدموي في اليمن، الذي يتطلب استجابة فعالة والذي ترتبت عليه عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية في ذلك البلد؛ والإرهاب الدولي الذي توجد مراكزه على أراضي المنطقة دون الإقليمية؛ والعسكرة المفرطة؛ وأنشطة الجماعات المسلحة من غير الدول.

وتشمل التحديات غير العسكرية الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، وندرة المياه، والصعوبات في ضمان الإمداد المتواصل بموارد الطاقة، والتلوث البيئي، والهجرة غير المنظمة. وسيظل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي لم يتم حله يؤثر سلبا على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

إن مسألة تدابير بناء الثقة والشفافية أساسية بالنسبة للمرحلة الأولى من عملية التقارب بين الطرفين؛ وفي هذه العملية يمكن إحراز تقدم. ولنتذكر عملية هلسنكي. وبالطبع، ليست هناك حاجة إلى استتساخ التجربة الأوروبية، التي تبعد عنا، علاوة على ذلك، عدة عقود، ولكن النجاح الذي حققته تكتلات الدول المتعارضة التي تمكنت من الاتفاق على نظام فعال لتدابير بناء الثقة ووضع وإنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي لا تزال تعمل، يستحق الاهتمام.

وليس من قبيل المصادفة أن يتحدث عدد من السياسيين والخبراء مجازا عن إنشاء منظمة أمن وتعاون في أوروبا لمنطقة الخليج الفارسي. ولا يسعني أن استبعد إمكانية أن تكون عناصر بعض تدابير بناء

الثقة التي وضعت في ذلك الوقت، بما في ذلك المشاركة النشطة والإبداعية للدبلوماسيين الروس - السوفييتيين آنذاك، وخاصة في المجال العسكري، ذات أهمية في سياق الحوار بين دول الخليج.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة، يمكن أن تكون هناك، على سبيل المثال، اتفاقات بشأن ضبط النفس بصورة عامة، وبشأن رفض استخدام القوة، وبشأن الإخطار المسبق بشأن المناورات العسكرية الكبيرة والمناورات البحرية، ثم أيضا بشأن تنفيذ مراقبة ورصد أنواع محددة من النشاط العسكري - أو البدء على الأقل بتبادل المعلومات العامة جدا - وبشأن الإخطار المسبق بأنواع محددة من هذا النشاط تشمل أعدادا ثابتة من الأفراد العسكريين والمعدات العسكرية.

إن المقترحات الداعية إلى إجراء حوار بشأن المذاهب العسكرية، وإقامة خطوط ساخنة، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح تستحق المناقشة. لا يحتاج أحد إلى نشوب "حرب كبيرة"، إن اندلعت واحدة، قد تكون مدمرة للمنطقة دون الإقليمية وتمتد خارج حدودها.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أهمية مسألة الأمن البحري. وهنا، فإن التحديات المشتركة التي تواجه جميع الدول هي الإرهاب، بما في ذلك الهجمات الإرهابية على السفن، وتهريب الأسلحة والمخدرات، والقرصنة المسلحة، والهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر، وحوادث تلوث الغلاف الحيوي، والكوارث الطبيعية. وللتصدي لهذه التحديات بنجاح، لا بد من تعاون جميع الدول الساحلية، ويمكن للمنظمات الدولية والدول المعنية من خارج المنطقة أن تساعد في ذلك المسعى. ومن الجلي أن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في هذه العملية.

وخلال مشاوراتنا غير الرسمية التي أجريت في موسكو قبل بضعة أشهر على مستوى الخبراء من عدد من الدول من المنطقة وخارجها، أجريت مناقشات بشأن مختلف النهج إزاء ما يمكن اتخاذه من خطوات أولى ممكنة نحو إنشاء نظام للأمن الجماعي في المنطقة دون الإقليمية. ويرى أحد النهج أن من الضروري، أولا وقبل كل شيء، إجراء حوار متعدد الأطراف فيما بين جميع بلدان المنطقة بمشاركة من الأطراف الفاعلة العالمية الرئيسية. كما حدد الخبراء، بطرق مختلفة، حدود المنطقة والجهات الفاعلة العالمية المعنية. وشدد نهج آخر على ضرورة التركيز على بناء تفاهم متبادل بين إيران والمملكة العربية السعودية بوصفهما دولتين رئيسيتين في المنطقة. وركز نهج ثالث على ضرورة إنشاء نظام للاتصالات الثنائية المتعددة يعوض عن عدم وجود علاقات دبلوماسية بين عدد من الدول الواقعة في المنطقة، وهو ما يثير مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالاتصالات.

هل من الممكن، من حيث المبدأ، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء نظام أمن جماعي شامل للجميع في المنطقة دون الإقليمية؟ ودون الخوض في التفاصيل، اسمحوا لي أن أذكر بأن المفهوم الذي قدمته روسيا يقترح، كهدف، عقد مؤتمر دولي للأمن والتعاون في الخليج الفارسي، وتشكيل فريق للمبادرات في سياق المشاورات بين الأطراف الفاعلة المهتمة من أجل تنظيمه. ومن الواضح أن الدبلوماسية الروسية لا تفرض على أحد خطة مفصلة لإنشاء نظام يجب على دول المنطقة نفسها أن تطوره. والمفهوم، كما أفهمه، وثيقة مفتوحة للمناقشة.

وقد سبق للخبراء أن تقدموا بعدد من المقترحات. وقد تكلم بعضهم، خلال المشاورات التي ذكرتها من قبل، لصالح استحداث صيغة حوار جديدة أولا - نوع من الاجتماعات دون أي التزامات ثابتة أو سمات مؤسسية جامدة - في حين اقترح آخرون وضع نظام "سلال" لمناقشة مسألتي التعاون والأمن، مع مراعاة خصوصيات المنطقة دون الإقليمية. وربما يكون ذلك بداية عملية الحوار، وإن كان ذلك على مستوى غير رسمي.

المرفق 4

بيان مستشار الدولة ووزير خارجية الصين، وانغ يي

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

تؤيد الصين مبادرة روسيا بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن على المستوى الوزاري بشأن منطقة الخليج، ويسرها أن ترى وزير الخارجية سيرغي لافروف يترأسها. لقد استمعت باهتمام إلى ملاحظات الأمين العام غوتيريش، وأود أن أعرب عن تقديري لمساهمته.

منطقة الخليج منطقة محورية لاهتمام العالم. إن التوترات المستمرة في المنطقة تؤثر سلباً على السلام والأمن في المنطقة وخارجها. وتأمل الصين أن توفر هذه الجلسة الوزارية فرصة جديدة لتخفيف حدة الوضع وإيجاد آفاق جديدة للسلام والهدوء في المنطقة.

وينبغي لجميع أعضاء مجلس الأمن وبلدان المنطقة أن تركز حقا على موضوع صون السلم والأمن الدوليين بحسن نية. وينبغي أن تدرس بجدية الأسباب الجذرية للتوترات، وأن تعمل بجد لإيجاد مفتاح الباب المؤدي إلى السلام، وأن تكون أكثر استجابة لتوقعات المجتمع الدولي، ولا سيما شعوب المنطقة. ومن هذا المنطلق، أود أن أتشاطر مع المجلس بعض آرائي.

أولاً، من الضروري التقيد بسيادة القانون لبناء السلام في الخليج بشكل مشترك. وعند معالجة بؤر التوتر في المنطقة، من الأساسي اتباع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بالقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، بما في ذلك احترام السيادة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. ومن الحيوي بنفس القدر معارضة الجزاءات الأحادية الجانب، وإدانة فرض الضغوط بالقوة ورفض المعايير المزدوجة في التطبيق الانتقائي للقانون الدولي.

وينبغي السماح للأمم المتحدة بأن تضطلع على نحو كامل بالمساعي الحميدة لتشجيع الحوار، كما ينبغي دعم جهود الوساطة التي يبذلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى. وينبغي لجميع الأطراف أن تتفاد بإخلاص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تفي بالتزاماتها الدولية.

ثانياً، من الضروري التقيد بحسن الجوار لتحقيق الأمن في الخليج بصورة مشتركة. إن الخليج هو الوطن المشترك لجميع البلدان والمجموعات العرقية في المنطقة. ولأنه ما من بلد يمكنه أن يختار جيرانه، فإن السعي إلى التعايش في وئام هو الخيار الصحيح الوحيد. العرب والفرس والحضارات الرائعة الأخرى، فضلاً عن المجموعات العرقية الأخرى، لديهم جميعاً تاريخ طويل، والأهم، لديهم قدر كبير من الحكمة لحل المشاكل. ويتعين على الأطراف أن تسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة مع الاعتراف بخلافاتها والترفع عن الاختلافات بين أنظمتها وتنحية النزاعات بين الطوائف الدينية جانبا. وينبغي أن تسعى، من خلال الحوار والتشاور، إلى إيجاد توازن بين مساعي مختلف المجموعات العرقية والأديان والبلدان إلى تحقيق مصالحها من أجل تهيئة الظروف المواتية لاستتباب الأمن في المنطقة.

ثالثاً، من الضروري دعم العدالة والإنصاف لضمان الاستقرار بشكل مشترك في الخليج. إن منطقة الخليج ملك دول الخليج، والسكان المحليون هم السادة الحقيقيون للمنطقة. وفيما يتعلق بالمسائل الأسرية لدول الخليج، فإن البلدان غير الإقليمية قد تقدم مساعدة بناءة ولكن لا ينبغي لها أن تتجاوز حدودها، ناهيك عن المناورة لتحقيق مكاسب أنانية. وينبغي لها أن تضع في اعتبارها المصالح العامة للسلام والاستقرار في

جميع أنحاء المنطقة وأن تتخلى عن ممارسة تأليب طرف ضد آخر وأن تتخذ موقفاً محايداً ومتوازناً وأن تعزز بإخلاص السلام والحوار وأن تساعد على استقرار الحالة في الميدان. ومع انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم، بات من المهم للغاية تعزيز التعاون مع دول الخليج للتغلب على الفيروس والنهوض بالانتعاش الاقتصادي وتحسين رفاه الناس وترسيخ أسس الاستقرار في المنطقة.

إن المسألة النووية الإيرانية عامل رئيسي في ديناميات منطقة الخليج. وقد لاحظنا أن الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن، على الرغم من القمع والتهديد الذي لا أساس له، ما زالوا ملتزمين بموقف موضوعي وعادل ويؤيدون بقوة خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) ويحافظون بحزم على سلطة وفعالية المجلس والنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. لقد اكتملت المرحلة الأولى من تنفيذ القرار في 18 تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية اتباع نهج مسؤول حتى يكون من شأن أي إجراء يتخذ في المستقبل تيسير التنفيذ والمساعدة على معالجة شواغل مختلف الأطراف والإسهام في تحقيق السلام في المنطقة.

تولي الصين أهمية كبيرة للشواغل الأمنية المشروعة للدول العربية في منطقة الخليج. وعلى هذا النحو، اقترحت الصين إنشاء منبر للحوار المتعدد الأطراف لمنطقة الخليج، مع التمسك بخطة العمل الشاملة المشتركة، حيث يمكن للأطراف مناقشة قضايا الأمن الإقليمي الحالية وإدارة الأزمات من خلال المشاورات الجماعية. ومن شأن هذا المنبر أن يساعد على تبديد الشكوك في تنفيذ خطة العمل وإعطاء زخم لخفض التصعيد والمساهمة في تشكيل توافق جديد في الآراء حول الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

وسيكون منبراً للمساواة والانفتاح. ونقترح على جميع الأطراف أن تلتزم بمبدأ الاحترام المتبادل والتفاهم والتوافق وأن تنضم إلى عملية الحوار وتعالج شواغل كل منها من خلال التشاور على قدم المساواة. وفي حين أن الدول الموقعة على خطة العمل ودول الخليج هي من المشاركين بداهة في الحوار، فإن البلدان الواقعة خارج المنطقة والتي لديها شواغل مشروعة قد تسهم أيضاً بشكل إيجابي في إيجاد حلول قابلة للتطبيق وفي تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وسيكون هذا منبراً للعمل. ونقترح على جميع الأطراف اتباع مبادئ المعاملة بالمثل واتخاذ خطوات متزامنة والعمل في نفس الاتجاه. ويتعين على الأطراف أن تتخذ معاً تدابير لبناء الثقة وأن تبدي حسن النية من أجل تعزيز الثقة في المفاوضات تدريجياً. وكخطوات مبكرة، يمكن للأطراف أن تلتزم أولاً بوقف الأعمال العدائية وعدم اللجوء إلى الوسائل العسكرية لتسوية الخلافات، وبالتالي التحرك نحو الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم ويساعد جميع الأطراف في اتخاذ هذه الإجراءات المواتية.

وسيكون منبراً للتقدم المستمر. ونقترح على جميع الأطراف اتباع مبدأ الاضطلاع بالمهام الأسهل أولاً والسعي إلى إحراز تقدم تدريجي. ويمكن أن تبدأ الأطراف بمسائل محددة حيث يمكنها بسهولة إيجاد مصالح متقاربة وأن تشرع في حوار بشأن الطاقة والشحن والتجارة وغيرها من المجالات الأقل حساسية نسبياً. وعندما يتم التوصل إلى مزيد من توافق الآراء، يمكن تعديل جدول أعمال الحوار تدريجياً في ضوء الحالة المتغيرة ليشمل المجالات الحساسة المتعلقة بالأمن الإقليمي. ويمكن لمجلس الأمن أن يؤيد نتائج الحوار في الوقت المناسب وأن يشجع على إحراز تقدم مستدام في الحوار ويكفل عدم الرجوع عن نتائجه. وتبدي الصين مرونة فيما يتعلق بسبل تنفيذ المبادرة. فيمكن لها أن تبدأ من المسار 1، ثم تنتقل إلى المسار

1,5 والمسار 2. والصين مستعدة أيضاً للسعي إلى تحقيق قدر أكبر من التآزر بين مبادرتنا والأفكار والمقترحات المماثلة التي قدمتها روسيا وبلدان أخرى.

ولن يكون طريق الحوار مفروشا بالورود ولن يصل إلى هدفه بين عشية وضحاها. ولكن بغض النظر عن المدة التي قد تستغرقها الرحلة، فسنصل تدريجياً إلى وجهتنا في نهاية المطاف. وستكون الخطوة الشجاعة الأولى من جانب الأطراف المعنية، حتى وإن كانت صغيرة، خطوة عملاقة نحو السلام.

إن الصين شريك صديق ومخلص دائماً لدول الخليج. وقد شاركت الصين بنشاط، على مر السنين، في الشؤون الإقليمية والتزمت بتخفيف حدة الوضع. ونعمل على تعميق التعاون مع دول الخليج بما يعود بالنفع المتبادل ونساعد على توطيد أسس التنمية والاستقرار في المنطقة. وتعمل الصين أيضاً بنشاط مع بلدان المنطقة لمكافحة كوفيد-19 وستوفر اللقاحات، بمجرد تطويرها ونشرها، لبلدان الخليج حسب الحاجة.

وسنعمل مع جميع البلدان في منطقة الخليج ومع المجتمع الدولي للمساهمة بشكل أكبر في الأمن والاستقرار الإقليميين. ويمكننا معاً بناء منطقة الخليج لتصبح واحدة أمان.

بيان وزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين المقيمين في الخارج للنيجر، كالأ أنكوراو

[الأصل بالفرنسية]

أود في البداية أن أعرب عن امتناننا للاتحاد الروسي لتنظيمه هذه المناقشة بشأن صون السلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بالحالة في منطقة الخليج الفارسي.

وأود أيضاً أن أضم صوت النيجر إلى دول العالم الأخرى في الإعراب عن أحر التعازي لشعب وحكومة الكويت في وفاة صاحب السمو أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. إن هذه فرصة ممتازة لمجلس الأمن لمناقشة مسألة لها أهمية كبيرة بالنسبة للأمن العالمي.

إن السلام والاستقرار في الخليج الفارسي ضرورة مطلقة للشرق الأوسط، وللعالم علاوة على ذلك. وما زلت مقتنعاً بأن مختلف الإسهامات في هذه المناقشة ستؤدي إلى مقترحات ملموسة يمكننا من إيجاد حلول للتحديات العديدة التي تواجه المنطقة.

يملك الشرق الأوسط، ولا سيما منطقة الخليج الفارسي الغنية بالتنوع وبموارد طبيعية هائلة، كل الأصول اللازمة لضمان الرخاء والسلام لسكانه البالغ عددهم 200 مليون نسمة. وتمتلك بلدان المنطقة، في الواقع، أكبر احتياطات في العالم من النفط والغاز وتتقاسم إلى حد كبير نفس الثقافة الإسلامية ويربطها نفس التاريخ والجغرافيا منذ آلاف السنين. ولكن المنطقة، للأسف، لا تزال مسرحاً للحروب والتوترات بين البلدان التي كان مقدراً لها أن تعيش في سلام ووثام. وكما هو الحال في معظم النزاعات، فإن تدخل الجهات الفاعلة الدولية هو السبب الرئيسي لعدم الاستقرار والتوترات المستمرة في هذه المنطقة. وتسهم هذه الجهات الدولية الفاعلة، التي تحمي مصالحها من خلال تحالفات واتفاقات مع بلدان المنطقة، في التنافس الشرس بين البلدان في ظل سباق تسلح يبعث على القلق المتزايد.

كما أن إنشاء نظام أمني إقليمي شامل للجميع حقاً كأساس لضمان مستقبل كريم لجميع شعوب هذه المنطقة من العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا يزال وفد بلدي مقتنعاً بأنه لا يمكن لإسرائيل ولا للفلسطينيين أن يحققوا في نهاية المطاف وعلى نحو مستدام تطلعاتهم المشروعة إلى الأمن لطرف وإقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة للطرف الآخر من دون التوصل إلى حل تفاوضي يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي، أي إنشاء دولتين تعيشان جنباً إلى جنب.

وبالمثل، وفيما يتعلق بالنزاعات في سورية واليمن، وهي ذات عواقب مباشرة على المنطقة بأسرها، ما زال وفد بلدي مقتنعاً بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لتلك الأزمات. ويجب أن يكون السبيل العملي الوحيد لحلها هو السعي الثابت إلى إيجاد حل سياسي دائم، بإلهام ودعم من السوريين واليمنيين أنفسهم وبدعم من الأمم المتحدة على أساس قراراتها ذات الصلة. وندعو المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، إلى بذل قصارى الجهد في دعم عمليات السلام وإيجاد حلول للتحديات الإنسانية التي يزيد من تفاقمها استمرار النزاع.

وفيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، الذي أيده مجلس الأمن في قراره 2231 (2015)، فإن النيجر، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس، لا تزال مقتنعة بأن ذلك القرار

ما زال يشكل الإطار القانوني الدولي المناسب لتسوية المنازعات بشأن هذه المسألة. ولذلك، نشجع جميع الأطراف على أن تظل ملتزمة بتنفيذه بالكامل وأن تتصرف بمسؤولية ووفقا لمعايير تعددية الأطراف. وأود أن أكرر الإعراب عن اقتناع بلدي بأنه لا بديل عن تعددية الأطراف والحوار في تسوية النزاعات التي تشمل عدة دول.

وأود أيضا أن أكرر تأييدنا لدعوة الأمين العام جميع أطراف النزاع في المنطقة إلى وقف شامل لإطلاق النار والالتزام باحترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وعلى الرغم من بعض الأحداث العنيفة في المنطقة والتي أثارت في بعض الأحيان التشاؤم، ما زلنا مقتنعين بأن إيجاد شرق أوسط ينعم بالازدهار والسلام وتسود فيه علاقات حسن الجوار والصداقة، على أساس الاحترام المتبادل ومبدأ عدم التدخل، أمر ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يكون الخليج الفارسي مجهزا بآلية جامعة للتعاون وتسوية المنازعات، وذلك بمشاركة قوية من قبل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة.

ويمكن للمجلس أن يدعم هذه المبادرة الإقليمية، لأنها ستبعث بإشارة قوية بشأن الإقرار بالدور الأساسي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في التسوية السلمية للنزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تعزز وجودها وأن تتخطى بقدر أكبر في البحث عن حلول للأزمات في الخليج الفارسي عن طريق تعيين ممثل أو مبعوث خاص.

أود أن أختتم ملاحظاتي بالاقتراس من الخطاب الذي ألقاه فخامة السيد ايسوفو محمود، رئيس جمهورية النيجر، أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين:

”إن تأثير الجائحة [مرض فيروس كورونا] يتطلب منا إعادة النظر في الطريقة التي ننظم بها أنفسنا. فما كان ذا جدوى قبل 75 عاما لم يعد مجديا“ (انظر A/75/PV.8)

وينطبق هذا الكلام بصفة خاصة على تلك المنطقة بالذات من العالم.

بيان وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف

[الأصل: بالروسية]

لقد انطلقنا، في سياق تنظيمنا لجلسة اليوم، من فرضية أن ضمان الاستقرار والأمن والسلام في منطقة الخليج الفارسي مهمة هامة وملحة للمجتمع الدولي بأسره. إن الحالة الصعبة في تلك المنطقة تضر باستقرار العلاقات الدولية. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يركز على هذه المسألة.

واليوم، نقترح إمكانية أن نحاول معاً، دون محاولة تصفية حسابات أو اللجوء إلى الاتهامات أو الشعارات الرنانة المثيرة للشفقة، التفكير "من نقطة الصفر" في ما يمكن القيام به لتجنب حدوث صدمات جديدة في واحدة من أكثر مناطق العالم اضطراباً من أجل إبعاد الوضع عن حافة الهاوية.

ويتذكر الجميع الأجواء التي سادت في وقت سابق من هذا العام عندما خشي الكثيرون من احتمال اندلاع حرب واسعة النطاق في الخليج. ونجحنا في تجنب سيناريو أسوأ الافتراضات، ولكننا لا نرى أي سبب للرضا عن الذات. ولا يزال الوضع غير مستقر. ويمكن أن تتكشف في أي وقت سيناريوهات خطيرة لا يمكن التنبؤ بها، لا سيما بالنظر إلى وجود اختلافات ونزاعات ذات طابع ديني.

ولا يساورنا شك في أن الجميع يريدون أن تنعم منطقة الخليج بالسلام وأن تكون الأوضاع فيها قابلة للتنبؤ. وما زلنا نرى أن محاولات اتخاذ إجراءات انفرادية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى طريق مسدود. إن الابتزاز والديكتاتورية وشيطننة طرف واحد فقط وكيال الاتهامات له أمر خاطئ وخطير. ويجب أن نوقف الاتهامات والشكوك وأن نقول لا للجزاء والضغوط والإنذارات والأعمال الاستفزازية، بغض النظر عن الجانب الذي تأتي منه. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هذا يمكن القيام به حتى في ظل التوترات المستمرة اليوم.

إننا بحاجة إلى فلسفة إبداعية. ويجب أن تكون الجهود الجماعية لبناء الثقة القائمة على احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، مع الامتثال الصارم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، هي مفتاح تحسين الحالة في منطقة الخليج.

ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، التي تهدف إلى حل مسألة البرنامج النووي الإيراني والتي لا يزال الاتحاد الروسي ملتزماً بها تماماً، عنصراً هاماً في منع تصعيد الحالة في منطقة الخليج، كما ذكر المتكلم الذي سبقني. لقد كانت خطة العمل معلماً سياسياً ودبلوماسياً كبيراً مكن من تفادي خطر نشوب نزاع مسلح ومن تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. ولا تزال روسيا، شأنها شأن جميع الأطراف المسؤولة في الاتفاق، ملتزمة التزاماً كاملاً بهذا الاتفاق، وهي مقتنعة بأنه يجب حماية النتائج الإيجابية للجهود الجماعية الصعبة ولكن المجزية التي بُذلت والدفاع عنها.

وفي هذا الصدد، اقترح رئيس الاتحاد الروسي، بوتين، مبادرة لعقد اجتماع على الإنترنت لرؤساء الدول، بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فضلاً عن ألمانيا وإيران. والهدف هو تحديد الخطوات الرامية إلى تجنب أي تصعيد آخر وإقامة نظام أمن جماعي موثوق به في الخليج الفارسي. ونشكر أولئك الذين أعربوا عن دعمهم لهذه المبادرة.

ويهدف المفهوم الروسي للأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي، والذي طرحناه في التسعينيات من القرن الماضي وجرى تحديثه في عام 2019، إلى إنشاء هيكل موثوق به للأمن الإقليمي. وندعو إلى

تنفيذ جدول أعمال بناء وموحد وإنشاء آليات للاستجابة الجماعية للتحديات والتهديدات العديدة بمشاركة إيران وجيرانها العرب. كما نقترح إشراك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلا عن الأطراف الأخرى المؤثرة والمهتمة، في اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ تلك الأفكار.

إن الطريق إلى الهدف النهائي سيكون طويلا بالتأكيد، ويجب على بلدان المنطقة أن تسلكه بنفسها. ويجب على الأطراف الفاعلة غير الإقليمية أن تساعد تلك البلدان في إيجاد طريقها نحو السلام وأن تتبادل الخبرات الناجحة وتشجع دول الخليج على البدء في التقارب من بعضها بعضا والقضاء تدريجيا على الطبقات التاريخية من المظالم المتبادلة والتناقضات.

ويتطلب ذلك مناقشات مستمرة وملتزمة ونهجاً دقيقة. ونحن على استعداد لتقديم كل المساعدة الممكنة والتحدث مع جميع شركائنا.

ولا شك في أن إمكانيات الوساطة الكبيرة للأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار بعثات المساعي الحميدة للأمين العام، يمكن أن تكون مفيدة هنا أيضا. ونود أن نذكر مرة أخرى بأن مجلس الأمن، في قراره 598 (1987)، قد أوعز إلى الأمين العام بالعمل مع الأطراف في المنطقة بشأن اتخاذ تدابير لتعزيز الأمن والاستقرار هناك. ومن المهم تقييم ما تم إنجازه وما تبقى من عمل للوفاء بتلك التعليمات المباشرة.

إن مفهومنا ليس الحقيقة المطلقة ولكنه يمثل حافزا للتفكير نأمل أن يكون مفيدا. ويتجلى الشرط الأساسي المسبق لكي نتحرك في الاتجاه الذي نحتاج جميعا إلى السير فيه، في الالتزام الصارم بمبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة. وهذا يعني أنه لا يمكن حل المشاكل الأمنية لبلد ما على حساب أي دولة أخرى.

وأقترح أن نعتبر جلسة اليوم دعوة للتغلب على الخلافات التي تراكمت من خلال فتح حوار قائم على الاحترام يقوم على مراعاة شواغل جميع الأطراف بدون استثناء واستنادا إلى القانون الدولي. وإنني على ثقة من أنه يمكننا من خلال العمل معا، بشكل صريح ونزيه، وتوحيد إرادتنا السياسية وإمكاناتنا الخلاقة، أن نساعد دول الخليج على تجاوز هذه الفترة التاريخية الصعبة، وأن ننشئ نظاما أمنيا إقليميا فعالا، أو أن ننقذ، كخطوة أولى، على الأقل على المبادئ الأساسية.

بيان وزيرة العلاقات الدولية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا، نالدي باندور

تود جنوب أفريقيا أن تنتهي على الاتحاد الروسي على رئاسته لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأشكركم، الوزير لافروف، على عقدكم هذه الجلسة اليوم لاستعراض الحالة في منطقة الخليج. وكما سمعنا من المداخلات السابقة، فإن الأمن في الخليج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن العالمي، نظراً للدور الاقتصادي الكبير والموقع الاستراتيجي للمنطقة. ومن مصلحتنا جميعاً أن تتمكن بلدان المنطقة من معالجة التوترات المتصاعدة والصراع الطويل الذي أصبح سمة للمنطقة منذ فترة طويلة.

إن التوترات بين الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية وحلفائها تبعث على القلق، حيث يمتد تأثير أعمالها إلى المنطقة الأوسع نطاقاً، وتزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط الهش أصلاً. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد أن السلام والاستقرار المستدامين في منطقة الخليج والشرق الأوسط الأوسع نطاقاً يتطلبان إنهاء التحدي الأساسي الذي يواجهه السلام والأمن، وهو احتلال فلسطين. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان منطقة الخليج، أن يواصل العمل من أجل نهاية عادلة وسلمية للاحتلال، مسترشداً بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين تضمنان وتكفلان حقوق الإنسان والكرامة لجميع الشعوب على جانبي الخط الأخضر المتفق عليه. إن النهج التي تسعى إلى تقويض المعايير المتفق عليها دولياً، ولا تأخذ في الاعتبار آراء الفلسطينيين وتطلعاتهم نقوض آفاق السلام والعدالة.

وقد رأينا الأثر المدمر الذي يمكن أن يحدثه تدخل القوى الخارجية، ولا سيما في هذه المنطقة، على دولة ومواطنيها. ولا تزال الدروس المستفادة من غزو العراق غير القانوني وغير المأذون به مثلاً مرعباً على ذلك. إن آثار غزو العراق، الذي أدى إلى الحرب والدمار، توضح عواقب لجوء البلدان إلى العمل العسكري غير المصرح به، بدون إيلاء الاعتبار الواجب للقانون الدولي وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه راعياً للسلام والأمن الدوليين، أن يدعم أي مبادرة من دول منطقة الخليج للعمل الجماعي على معالجة الحالة الأمنية وعدم الاستقرار في المنطقة. وستؤدي هذه المبادرات إلى استعادة السلام والاستقرار ليس في منطقة الخليج فحسب، بل أيضاً في الشرق الأوسط الأوسع. وسيتيح ذلك لبلدان الخليج العمل معاً لمعالجة القضايا الأوسع نطاقاً، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية المستدامة. وتعتقد جنوب أفريقيا، استناداً إلى تجربتنا، أن المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية تظل شريكة حاسمة في حل الصراعات وينبغي أن تظل محايدة في السعي نحو حل الصراعات بالوسائل السلمية.

ومن حيث المبدأ، تؤيد جنوب أفريقيا الدبلوماسية المتعددة الأطراف، والتقيّد بالقانون الدولي، والحل السلمي للنزاعات. وهذا متجذر بعمق في سياستها الخارجية،

وتوضح خطة العمل الشاملة المشتركة كيف يمكن للدبلوماسية والمفاوضات أن تحل الخلافات بين الدول قبل أن تتطور وتصبح نزاعاً شاملاً. ونود أن نؤكد من جديد أن جنوب أفريقيا تعتبر خطة العمل الشاملة المشتركة أحد أهم الإنجازات الدبلوماسية في مجال عدم الانتشار النووي منذ التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أنها مثال ممتاز للعمل الجماعي لتوطيد السلام من خلال التعاون والتأزر على أساس اتفاق ملزم. ونرى أيضاً أن خطة العمل قد أسهمت بشكل كبير في خفض التوترات بشأن برنامج إيران النووي وتظل حيوية في تعزيز السلام والاستقرار وتطبيع العلاقات داخل منطقة الخليج.

وفي محاولة لتجنب أي تدابير من شأنها أن تتال من سلامة عمليات المجلس، ستواصل جنوب أفريقيا تشجيع الدول الأعضاء في المجلس على التصرف بمسؤولية وبطريقة تعزز السلام وتبني الثقة والاطمئنان بين الدول.

وستظل جنوب أفريقيا مصممة على دعم الجهود الرامية إلى حل التوترات بين جميع أصحاب المصلحة في منطقة الخليج، وستشجع دائما الحوار بدلا من العداء من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل دعما لصون السلم والأمن الدوليين على نطاق أوسع.

بيان نائب وزير خارجية فييت نام، دانغ مينه خوي

شكراً لكم. السيد الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة الهامة بشأن إجراء استعراض شامل للحالة في الخليج الفارسي. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمين العام وباقي مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

إن الخليج الفارسي منطقة فريدة من نوعها تاريخياً تتميز بحضارتها المتميزة وهويتها الثقافية. وقد اندمج على مدى قرون بعمق في العالم من خلال التبادلات بين الناس والتجارة والحركات الدينية. واليوم، لا تزال منطقة الخليج في صميم الديناميات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ولديها إمكانات اقتصادية وطاقية هائلة لتحقيق السلام والأمن والازدهار للمنطقة بأسرها وخارجها.

وقد سعت بلدان الخليج خلال السنوات الماضية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين التعاون الإقليمي، مما أسهم في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الأمنية الإقليمية والتحديات العالمية، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والظلم الاجتماعي. ومن المشجع أيضاً مساعدة تلك البلدان بعضها بعضاً في مكافحة جائحة فيروس كورونا.

مع ذلك فإن بعض التوترات في الخليج الفارسي التي استمرت لعقود، والتي تصاعدت مؤخراً بسبب سلسلة من الحوادث، تثير قلقاً بالغاً إزاء خطر حدوث دوامة من المواجهات العسكرية في المنطقة، ولها آثار متعددة الجوانب على السلم والأمن الدوليين. وسيواجه الشرق الأوسط تطورات لا يرغب في أن يراها إذا ما استمر عدم الاستقرار في الخليج بلا هوادة، مع ما يترتب عن ذلك من آثار لا يمكن التنبؤ بها على الصراعات الإقليمية المعقدة والمتشابكة والأزمات الإنسانية الجارية، كما هو الحال في سورية واليمن وليبيا وفلسطين ولبنان. وينبغي استبعاد هذا السيناريو الخطير. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد بشكل خاص على ما يلي.

أولاً، إن لجميع الأطراف، الإقليمية وغير الإقليمية، أدوار ومسؤوليات حاسمة في الحفاظ على السلام والاستقرار في الخليج الفارسي والشرق الأوسط ككل. وتتطلب الحالة الراهنة، إلى جانب الخصائص والخصوصيات، بذل جهود للتقيد بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والالتزامات الدولية ذات الصلة. كما يجب أيضاً بذل جهود لضبط النفس والامتناع عن الأعمال والبيانات التي يمكن أن تثير التوترات وتشجع الحوار والتفاوض لتسوية الخلافات. ولذلك، ندعو جميع أطراف النزاعات إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي وتيسير الأنشطة الإنسانية.

ثانياً، على الرغم من أن فكرة وضع ترتيب للأمن الجماعي في الخليج الفارسي ظلت مطروحة لسنوات، فإن المشهد السياسي الإقليمي المتغير يجعل الوقت مناسباً لمزيد من الاستكشاف وتحويل الفكرة إلى عمل ملموس. ويتعين أن تكون هذه الآلية مكيّفة مع الظروف الإقليمية وأن تركز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم استخدام القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ونعتقد كذلك أن الحوار بشأن المصالح الأمنية الإقليمية المشتركة يمكن أن يمهد الطريق إلى الحد من التوترات وبناء الثقة وأن يؤدي دوراً هاماً في ذلك. ومن بين تلك المصالح المشتركة معالجة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وحماية الأمن البحري وحرية الملاحة ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع

بالأسلحة وتعزيز نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك التنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة وتحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ثالثاً، إن دور المنظمات الإقليمية لا غنى عنه من أجل اتباع نهج أمني شامل. وهذا مستمد بشكل واضح من تجربتنا التي تؤدي فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا دوراً مركزياً في هيكلنا الأمني الإقليمي وقد ساعدت على تحويل جنوب شرقي آسيا من منطقة تشهد أعمالاً عدائية إلى مجتمع متماسك ومتكامل متمحور حول الناس.

ويمكننا أن نشجع ونعزز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الخليج والشرق الأوسط والأمم المتحدة ومجلس الأمن لمنع نشوب النزاعات والوساطة والدبلوماسية الوقائية بما يتماشى مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وتقيم فيبث نام علاقات ودية وتعاونية مع جميع البلدان في منطقة الخليج الفارسي والشرق الأوسط. وسنظل ملتزمين التزاماً قوياً بتقديم إسهامات ذات مغزى في مجلس الأمن وفي المحافل الأخرى ذات الصلة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للحوار والتعاون لصالح السلام والاستقرار والازدهار في هذه المنطقة.

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدكا

[الأصل: الفرنسية]

أود أولاً أن أشكر رئيس مجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم. وكذلك أشكر الأمين العام على إحاطته الملهمة.

إن مناقشة اليوم بالفعل أكثر من ضرورية إذ أن الخليج يعاني توترات متزايدة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية معالجة هذه المسألة بغية منع أي تصعيد أو نشوب نزاع هناك سيكون مأساوياً بالنسبة للمنطقة وللسلم والأمن الدوليين. وكذلك يجب أن نهدف إلى تحقيق استقرار دائم من خلال المساهمة في بناء هيكل للأمن الإقليمي.

إن بلجيكا عضو مؤسس في الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبناء على ذلك، يشجع بلدي جميع النهج الإقليمية القائمة على الحوار والتعاون والتكامل، في نهاية المطاف، وعلى الدفاع عن المصالح والقيم المشتركة. هذه الفكرة ليست جديدة على منطقة الخليج أو منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، ولكن الوقت قد حان الآن لوضعها موضع التنفيذ. وتحقيقاً لتلك الغاية، هناك ثلاثة مبادئ توجيهية تبدو هامة بالنسبة لي.

أولاً، تعاني بلدان المنطقة من انعدام شديد في الثقة المتبادلة، الأمر الذي من شأنه أن يحبط أية مبادرة مشتركة لبناء مستقبل مشترك. والثقة ليست شيئاً يمكن أن يصدر بها مرسوم في مؤتمر رئيسي؛ بل تبنى خطوة بخطوة مع إجراءات جد ملموسة، من المسلم به أنها متواضعة في البداية، ولكن مع إمكانية تهيئة حلقة مثمرة. ولذلك ينبغي أن ينصب التركيز الأول لأي مبادرة على وضع تدابير عملية لبناء الثقة بين البلدان التي ترغب في المضي قدماً. إنني أتكلم في هذا الصدد عن خطوات عملية في مجالات محددة جداً يمكن فيها ترجمة المفهوم المجرد للمصالح المشتركة إلى فوائد ملموسة للجميع، بما في ذلك - على سبيل المثال - مشاريع إدارة المياه والحفاظ على البيئة والتحول في مجال الطاقة والتنويع الاقتصادي والمبادرات المشتركة في مجال الصحة والسياحة الجيدة والحفاظ على التراث الثقافي.

ثانياً، إن الملكية الإقليمية لهذه المبادرات عنصر أساسي. فلا جدوى من محاولة فرض نماذج جاهزة، حتى لو كانت مدفوعة بأفضل النوايا. وهذا لا يعني أنه ليس للبلدان خارج المنطقة دور توقيده؛ بل على العكس من ذلك يمكن للبلدان الخارجية أن تدعم تدابير بناء الثقة بطريقة ملموسة جداً وأن تتقاسم خبراتها. وفي الواقع، نعتقد بلجيكا أن لدى الاتحاد الأوروبي وجهات فاعلة أخرى كذلك تجربة تاريخية في مجال التكامل والتعاون الإقليميين يمكن أن تكون مصدر إلهام. وكذلك وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أعقاب عملية هلسنكي، التي ذكرها الأمين العام عدة مرات، قائمة رائعة بتدابير بناء الثقة والأمن. فلنستند من هذه الموارد الغنية.

ثالثاً، للأمم المتحدة دور يتعلق بتقديم المساعدة في هذا المشروع، كما أكد الأمين العام من فوره. فيمكن للأمم المتحدة أن تدعم جهود الدبلوماسية الوقائية، من خلال مواردها المؤسسية والقيم المشتركة للميثاق، ومن ثم تساعد على تجسير الانقسامات الوطنية.

وثمة جانب آخر لا يمكن تجنبه وهو التسلح الزائد في المنطقة. فيجب أن يصبح نزع السلاح وعدم الانتشار في المجالين التقليدي وغير التقليدي هدفا مشتركا. وفي هذا الصدد، تؤيد بلجيكا الاتفاق النووي الإيراني. وينضم بلدي إلى شركائه الأوروبيين وإلى غالبية أعضاء مجلس الأمن في الدفاع عن خطة العمل الشاملة المشتركة عن اقتناع. وخطة العمل الشاملة المشتركة هي إحدى النجاحات الكبيرة التي حققتها عدم الانتشار النووي والحوار والدبلوماسية. فقد أتاح خطة العمل، منذ دخولها حيز النفاذ، ضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج الإيراني، وهذا هو السبب كذلك في أن بلجيكا تأسف لانسحاب الولايات المتحدة منه وإعادة فرض الجزاءات من جانب واحد من ناحية، وتزايد عدم امتثال إيران لالتزاماتها من ناحية أخرى. ونحن نرفض أي نهج مبني على فعل القليل مقابل القليل.

ومع ذلك يرى بلدي، في مجال الأمن، أن إنهاء النزاع في اليمن - وهو نقطة هامة أشار إليها الأمين العام كذلك - يمكن أن يمثل لبنة في الإنشاء التدريجي لهيكل إقليمي للحوار والتعاون مستقبلا. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى التزام سياسي حقيقي بإعلان مشترك يمهد الطريق للسلام والمزيد من التعاون والثقة المتبادلة في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أذكر مبدئين ينبغي أن يوجها عملنا: الحوار والتعاون. فلا يمكننا أن نطور رؤية سياسية مشتركة إلا من خلال الحوار والتعاون. إن هذين المبدئين بكل تأكيد ليسا مبدئين سهلين، ولكن لا غنى عنهما للمضي قدما.

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

نشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الهامة ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

ونرحب بحضور الأمين العام ووزراء الخارجية الموجودين معنا هذا الصباح.

في البداية، نود أن نؤكد تقديرنا العميق لتنوع منطقة الخليج وتعددتها الثقافية ومكانتها التي لا جدال فيها في التراث التاريخي للبشرية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا مقتنعون، مع الأسف الشديد، بأن الخلافات الأيديولوجية فرضت نوعاً من نظام التنافس الجغرافي السياسي الإقليمي الذي وضع منطقة الخليج في أكثر من مناسبة في مركز اهتمام العالم باعتبارها محور التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وإذ أننا ننوه بالجهود المبذولة للحد من التوترات وتعزيز العلاقات ومكافحة العنف الشديد في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الإرهاب، لا تزال هناك عناصر مزعجة للاستقرار تؤثر على هذه الدينامية المؤسفة وتعمقها بشكل عنيد.

ونود أن نسلط الضوء على أن سنوات النزاع والعنف والإرهاب كان لها أثر مدمر على جزء كبير من سكان المنطقة، حيث يسود الفقر وعدم المساواة على الرغم من الثروة التي لا جدال فيها التي تتمتع بها المنطقة. ولتحقيق السلام والتنمية، يجب أن نضاعف جهودنا الرامية إلى إبراز الحوكمة الرشيدة وعدم التسامح مع الفساد والإفلات من العقاب والاحترام الثابت لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبمعالجة هذه المسائل بوصفها أسباباً جذرية، فإننا نمنع نشوء حالات الأزمات أو ننزع فتيلها قبل أن تتصاعد.

إن تأثير عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وانتشار القذائف على هامش قرارات مجلس الأمن يشجع على العنف وانعدام الأمن ويقلل من فرص التوصل إلى حلول دائمة. وعلاوة على ذلك، فإن احترام حق الملاحة البحرية عامل حاسم في الحفاظ على أمن الخليج. ولا بد من منع تكرار الأعمال العدائية التي وقعت في مضيق هرمز، باعتبار أن هذا المضيق هو مفتاح التجارة الدولية. ويمكن أن تؤدي أزمة في هذه المنطقة إلى تقويض النظام المالي العالمي.

وأخيراً، فيما يتعلق بالتحديات الحالية التي تواجه تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، نؤكد قلقنا بشأن قيام إيران بالتخفيض التدريجي لتعهداتها النووية، وانتهاكاتها لأحكام القرار 2231 (2015) المتعلقة بالأسلحة التقليدية، وتورطها في أنشطة مزعجة للاستقرار في المنطقة. ونكرر دعوتنا لإيران، باعتبارها طرفاً فاعلاً رئيسياً في الجغرافيا السياسية في الخليج والشرق الأوسط، للعودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) وتجنب الأعمال العدائية والخطابات التحريضية. والتنفيذ الكامل للالتزامات التي اتفقت عليها جميع الأطراف في خطة العمل أمر حيوي لضمان الحفاظ عليها والحد من التوترات القائمة.

ونأمل أن تمتنع الأطراف من جانبها عن اتخاذ أي إجراء قد يزيد من تقويض خطة العمل الشاملة المشتركة. وعدم القيام بذلك قد يكون له آثار ضارة على عدم الانتشار والأمن والاستقرار في المنطقة، لأنها الآلية الوحيدة لضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وعلى الرغم من أن معالجة هذه الجوانب وحلها يقعان على عاتق دول المنطقة، فإن التعاون والمساعدة من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة

والمنظمات الإقليمية أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، يجب أن نستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك اقتراح السيد ناومكين بشأن الحوار الثنائي في ظل غياب العلاقات بين دولتين.

إن دول الخليج تمتلك موارد طبيعية وثقافية كبيرة وصفات إنسانية، لذلك فهي تمتلك مفتاح تحقيق السلام الذي يمكنها من توفير حياة كريمة ومزدهرة لسكانها، وتصبح بدورها عوامل تغيير لتلك الدول التي تجد نفسها في حالات نزاع حاد. ويجب أن يكون بناء الثقة والحوار المؤدي إلى وقف الأعمال العدائية وتعزيز علاقات التعاون وحسن الجوار وتطبيعها المدخل إلى تعزيز الآليات المشتركة لمعالجة المشاكل والتحديات المشتركة. إننا ندعو إلى سلام بدون تمييز يمتد إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط ويوفر فرص التنمية لجميع سكانه.

وأخيراً، ندعو إلى توفير لقاح لفيروس كورونا وغيره من التكنولوجيات الصحية اللازمة للتصدي للمرض، التي يجب أن تكون في المتناول بصورة منصفة، مع ضمان توزيعها على نطاق العالم. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن دور منظمة الصحة العالمية والبلدان المانحة والقطاع الخاص أساسي لتحقيق هذا الهدف على أساس التعاون والتضامن والعدالة.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر الاتحاد الروسي على تنظيمه مناقشة اليوم، التي جمعت مجلس الأمن وبعض الأطراف الإقليمية لمناقشة الحالة في الخليج. وأقدر تقديراً كبيراً الإحاطة التي قدمها الأمين العام، فضلاً عن الإحاطتين اللتين قدمهما السيد روبرت مالي والسيد فيتالي ناوكين.

إن لأمن منطقة الخليج دوراً أساسياً في أمن الشرق الأوسط بأسره، من الخليج الفارسي إلى البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. ولا يمكننا أن نتحدث عن الأمن في الخليج دون الإشارة إلى النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، السبب الجذري للعديد من التوترات في المنطقة.

ويسرني أن أقول إن حدة بعض هذه التوترات قد خفت جراء تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وإسرائيل. وهذه خطوة إيجابية نحو تحقيق السلام والاستقرار في الخليج. وننوه بالدور البناء الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في هذا الصدد.

ونشجع الجهات الفاعلة الإقليمية على التحلي بروح التوافق هذه ومواصلة تنفيذ تدابير بناء الثقة التي ستسهم في استقرار المنطقة في الأجل الطويل. لكن يجب ألا ننسى أن أساس تسوية النزاعات هو القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، الذي يجب أن تلتزم بها جميع الأطراف.

إن النزاعات الإقليمية الحالية، كالنزاعين التي في سورية واليمن، ليست نتيجة لعوامل ثقافية. ولا طائل من توطيد العلاقات الإقليمية استناداً إلى فكرة القضاء على الإرهاب. وتعتقد إستونيا أن التطرف الديني لا يمثل العالم العربي أو المجتمعات الإسلامية. بيد أن النزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار الذي تسببه هي نتيجة للحرمان من الحريات الفردية وتنفيذ سياسات خارجية توسعية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الإرهاب الداخلي الذي نفذته صدام حسين وجرائمه ضد الأكراد وهجومه على الكويت في عام 1990. ومن المؤسف أن هذه السياسة القمعية مستمرة؛ ولم يتغير سوى المعتدي. وكشف مؤشر الرأي العربي الذي صدر مؤخراً أن كل عراقي من بين عراقيين وكل سعودي من بين ثلاثة سعوديين يعتبرون أعمال طهران أشد تهديداً لأنهم. وهذا الأمر ليس مفاجئاً. وقد اختطفت إيران ناقلات البترول وأرسلت أسلحة إلى الجماعات المتطرفة ومولت المقاتلين المسلحين في جميع أنحاء المنطقة. وقد أدت هذه الأعمال إلى زيادة انعدام الأمن الإقليمي وجعلت من الصعب تبرير انتهاء حظر الأسلحة المفروض على إيران.

وعلى الرغم من ذلك، وضع مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي تقيهما في خطة العمل الشاملة المشتركة والتزام إيران بعدم تطوير سلاح نووي. وتعتقد إستونيا أن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمجال النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن خطة العمل الشاملة المشتركة، لا يزال شرطاً مسبقاً أساسياً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وهناك حاجة إلى اتباع نهج منهجي لإنشاء نظام أمني في الخليج. ويشمل ذلك وقف الحربين في اليمن وسورية، ودعم العراق في تعافيه من آثار العنف الذي يقوم به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتشجيع إسرائيل وفلسطين على بدء مفاوضات مباشرة، وإنهاء الحصار المفروض على قطر بحل سياسي توافقي.

إن المبادرات الرامية إلى ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بأسره يجب أن تأتي من المنطقة نفسها. ونعتقد أنه ما من سبيل يمكن أن يؤدي إلى حل طويل الأجل سوى الحوار الأمني الإقليمي الأوسع نطاقا بين بلدان المنطقة. وهذا سيمكن المجتمعات التي تطمح إلى الوصول للفضاء في المنطقة من تحقيق إمكانياتها كاملة، وأعني ذلك حرفيا كما شهدنا مؤخرا إطلاق الإمارات العربية المتحدة أول بعثة فضائية لها إلى المريخ في وقت مبكر من هذا العام.

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أشكر روسيا على تنظيمها هذه المناقشة. وأشكر الأمين العام والمتكلمين على عروضهم، فضلا عن بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية الحاضرة على مشاركتها.

إن هذه المناقشة مهمة نظرا لحقيقة خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة والتحديات العديدة التي تواجهها - وهي تحديات أمنية تتطوي على خطر الانتشار النووي وحيازة الأسلحة ونقلها بشكل غير قانوني وكذلك الإرهاب وعدة نزاعات أخرى في منطقة الخليج نفسها. وتشكل هذه أحيانا ساحة للتنافس بين قوى في المنطقة وفي أماكن أخرى.

وهناك تحديات سياسية أيضا نظرا لتطلع شعوب المنطقة، ولا سيما الشباب والنساء، إلى السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهي تحديات أصبحت على المحك بسبب انعدام الأمن ومرض فيروس كورونا وتغير المناخ. وفي مواجهة تلك التحديات، من الضروري العمل على استقرار الوضع الإقليمي برفض الاستقطاب والعمل معا لبناء هيكل الأمن الإقليمي للمستقبل. ومن أجل القيام بذلك ينبغي احترام القانون الدولي والالتزامات الدولية أولا. وأود أن أشدد على بعض النقاط في ذلك الصدد.

أولاً، وفرت خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) حلا ملموسا وفعالا لأزمة الانتشار النووي الإيرانية. وترحب فرنسا بتكرار المجلس تأكيد دعمه لخطة العمل الشاملة المشتركة بالإجماع تقريباً في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. ويجب تنفيذ القرار 2231 (2015) تنفيذا كاملاً. ولذلك، يجب على إيران أن تضع حداً فوراً لانتهاكات التزاماتها النووية، وألاً تتخذ أي تدابير أخرى من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع النووي. وبالمثل، يجب احترام القيود المفروضة على تطوير القذائف التي تشكل منظومات لإيصال الأسلحة النووية.

ثانياً، أود أن أذكر بأن انتهاء الحظر على الأسلحة التقليدية لا يعني بأي حال من الأحوال رفع جميع القيود المفروضة على توريد الأسلحة إلى إيران أو نقلها أو شرائها الآن تماماً. وسوف تستمر بعض التدابير التقييدية بدءاً بحظر الأسلحة الأوروبي والقيود المتوقع فرضها على عمليات نقل الصواريخ، وفقاً لخطة العمل الشاملة المشتركة وستظل سارية المفعول حتى تشرين الأول/أكتوبر 2023. وسنكفل احترام تلك الأحكام احتراماً صارماً. وندعو أيضاً جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة وكذلك الموردين والمتلقين المحتملين من إيران، إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والمسؤولية في النظر في العواقب التي قد تترتب عن عمليات النقل المحتملة على الأمن والاستقرار الإقليميين واستخلاص النتائج الضرورية منها.

وفرض مجلس الأمن أيضاً ضوابط صارمة على عمليات نقل الأسلحة والقذائف في المنطقة إلى جهات فاعلة من غير الدول في العراق واليمن ولبنان، واعتمد قيوداً عامة أخرى على عمليات النقل هذه في إطار القرار 1540 (2004). ويجب احترام تلك النظم احتراماً كاملاً. وقد وثقت انتهاكاتها، ولا سيما من جانب إيران، على نطاق واسع، بما في ذلك في آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2020/531).

وأدنا بشدة، مع شركائنا الأوروبيين الثلاثة، ألمانيا والمملكة المتحدة، قبل أكثر من عام بقليل، الهجمات على منشآت أرامكو السعودية، التي تم التحقق من مسؤولية إيران عنها. وكل هذه الانتهاكات والإجراءات غير مقبولة. ويجب وقفها ويجب أن ننظر بشكل جماعي في كيفية وقفها. لقد أصبح الأمن الإقليمي وسلطة قرارات مجلس الأمن على المحك. وما زلنا نواصل جهودنا في هذا الصدد لوضع حلول ملموسة وطموحة لمواجهة التحديات التي يفرضها رفع الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة.

ولأجل العمل على تخفيف حدة التوترات، فإن من شأن إطار لحوار منظم أن يمكن من تجاوز حالة انعدام الثقة التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها. ويمكن أن يساعد في وضع مبادرات إقليمية وثنائية بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة. ويمكن للأمين العام أن ينظم هذا الحوار الإقليمي بطريقة مشروعة وأن يقترح خيارات للمضي قدما صوب إنشاء هيكل أمني في المنطقة.

وتشارك فرنسا بالفعل مع شركائها الأوروبيين في هذا المشروع الجماعي. وأطلقنا قبل عام تقريبا المبادرة الأوروبية للمراقبة البحرية في مضيق هرمز. وسنواصل على هذا الأساس مرة أخرى مع شركائنا الأوروبيين في المقام الأول، دعم الحوار الإقليمي من أجل الحفاظ على الاستقرار في الخليج.

ويتطلب العمل من أجل صون الأمن في الخليج الالتزام بحسن نية من جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية بحل الأزمات المحلية، والتي كثيرا ما تجسد التوترات الإقليمية أو تعمقها في بعض الأحيان. وسيؤدي إنهاء الحرب في اليمن أولاً وقبل كل شيء إلى وضع حد أخيراً لمعاناة الشعب اليمني، فضلا عن المساعدة على تحولات إيجابية في المنطقة. ودعوا الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والانخراط بحسن نية في المحادثات التي يقودها المبعوث الخاص مارتن غريفيث للتوصل إلى اتفاق سياسي شامل تحت رعاية الأمم المتحدة. ويمكن تحقيق السلام في اليمن. وإذا عملت جميع البلدان المجتمعة هنا اليوم معا، فسوف يصبح ذلك واقعا ملموسا.

وقد مكّن التعاون الدولي بالفعل من هزيمة داعش عسكرياً في العراق وسوريا دعماً للسلطات العراقية وقوات سوريا الديمقراطية. ويجب أن يستمر الكفاح لأن التهديد الإرهابي لا يزال قائماً، ويزداد ظهوره في بعض الأماكن مرة أخرى. ويجب الآن أيضا دعم العراق في جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية والإصلاح. وهذا هو الدعم الذي أعربت عنه سلطاتي بالأمس لرئيس الوزراء العراقي خلال زيارته لفرنسا، والذي يجب أن تشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة، ولا سيما جيران العراق. ومن الضروري إيجاد حل سياسي للأزمة السورية على نحو يتفق مع المعايير التي حددها القرار 2254 (2015) وأن يكون شاملا تماما. وفي مواجهة الكارثة الإنسانية التي اتسم بها ذلك النزاع على مدى السنوات العشر الماضية، فإن من مسؤولية روسيا وإيران الضغط على النظام السوري للمضي في ذلك المسار.

أخيرا، سأعلق بإيجاز على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي يقوض الاستقرار الإقليمي. ترحب فرنسا بتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودولتي الخليج الإمارات العربية المتحدة والبحرين. ونرحب بإسهامها في أمن إسرائيل وفي تحقيق السلام والأمن في المنطقة. ولكننا نأمل أن يسهم ذلك أيضا على قدم المساواة في استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بغية تنفيذ حل الدولتين وتنازل إسرائيل النهائي عن خطتها لضم الضفة الغربية كلها أو جزء منها.

وتلك مهمة كبيرة ولكنها ضرورية. وسيتعين تنفيذها تدريجيا لأن الثقة لا تبنى إلا خطوة بخطوة وعلى أساس الأفعال. ونؤكد للمجلس التزام فرنسا وشركائها الأوروبيين بالمساهمة في ذلك.

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الآخرين، وخاصة بوب مالي، ممثل الفريق الدولي المعني بالأزمات. وأود أن أكرر مناشدته للصين لإطلاق سراح مايكل كوفريج. فهو ليس عضواً في الفريق الدولي المعني بالأزمات فحسب، بل إنه زميل سابق لنا ودبلوماسي سابق أيضاً.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، لست بحاجة إلى تكرار وصف الحالة، كل التوترات والاختلافات، والانقسامات، وتقلص الحيز الديمقراطي وتفاصيل معاناة الشعوب، ولا سيما في اليمن. إن استجابة ألمانيا لجميع تلك التحديات لن تقاىء أحداً، وهي على غرار ما سمعناه للتو من زميلنا الإستوني. إن إطار السلم والأمن في المنطقة موجود بالفعل: إنه القانون الدولي؛ إنه القانون الدولي الإنساني؛ إنه قانون حقوق الإنسان. وللأسف، فإن القانون الدولي ينتهك كل يوم في المنطقة.

لقد تحدثنا عن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). ولا يتم التقيد بقرارات أخرى لمجلس الأمن في منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً، بدءاً من القرارات المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى تلك المتعلقة بالجزءات المفروضة على ليبيا. ويُنتهك القانون الدولي الإنساني كل يوم. نحن نرى ذلك في إحاطاتنا المنتظمة عن اليمن. وهو أمر غير مقبول على الإطلاق نظراً لضحايا النزاع بين السكان المدنيين. وتنتهك حقوق الإنسان كل يوم في العديد من بلدان المنطقة. وفي إيران على وجه الخصوص، تُنتهك الحقوق المدنية والسياسية كل يوم. إن السجون في إيران هي الأكثر بشاعة في المنطقة بأسرها، على غرار ما نشهده في سورية. الأقليات الدينية مثل البهائيين مضطهدة. وفيما يتعلق بالقانون الدولي، لا تزال إيران حتى اليوم تدعو إلى تدمير إسرائيل، وهذا أمر غير مقبول.

ولا يمكن لألمانيا إلا أن تحث وتواصل الحث على الالتزام بالقانون الدولي وخطة العمل الشاملة المشتركة وغيرها من الاتفاقات الدولية. وأود أن أركز على اقتراح بوب مالي بأن نبدأ بخطوات صغيرة لتدابير بناء الثقة وأن نحول دون وقوع حوادث غير مقصودة أو عرضية. كما أننا بحاجة إلى بعض الخطوات للتغلب على الاختلافات داخل مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا السياق، أود أيضاً أن أشيد بذكرى أمير الكويت الراحل، الذي فعل الكثير في هذا الصدد. ولا يسعني إلا أن أشجع الكويت على مواصلة مساعيها الحميدة.

وإذا نجحت تدابير بناء الثقة، ينبغي تطويرها إلى نهج أكثر شمولاً وتعاوناً لتعزيز الأمن الجماعي والاستقرار المستدام في المنطقة. ونشجع الأمين العام على اتخاذ مبادرات. لقد أعرب في بيانه عن استعدادة للقيام بذلك، وينبغي لنا جميعاً أن نؤيده. وقد سبق ذكر ذلك، وذكر البعض، القرار 598 (1987). لقد كان ذلك في وقت كانت فيه ألمانيا الغربية أيضاً عضو في مجلس الأمن.

وألمانيا على استعداد للمساعدة. نحن نقدم الدعم على وجه الخصوص من خلال المعونة الإنسانية. كما ندعم العمليات السياسية. نحن نفعل ذلك في ليبيا من خلال مؤتمر برلين. وقد أعلننا أننا في أوائل العام المقبل سنعقد مؤتمراً بشأن اليمن بصيغة الأعضاء الخمسة الدائمين زائداً ثلاثة، ونحن على استعداد لتقديم الدعم. والحل لكل هذه المشاكل هو احترام القانون الدولي.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة بشأن الحالة في الخليج الفارسي.

وإذ نناقش هذه المسألة الهامة، نرى أن من المناسب، شأننا شأن المتكلمين الآخرين، أن نشيد بصاحب السمو الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، الذي كان منارة للسلام والدبلوماسية.

نحن نقدر الإحاطة المستفيضة التي قدمها الأمين العام، فضلا عن المعلومات التي تبادلها السيد مالي والسيد ناومكين.

تتشاطر إندونيسيا القلق إزاء التوترات المتزايدة في الخليج الفارسي. والواقع أن تزايد خطر نشوب نزاع في المنطقة أمر مثير للقلق. وأعتقد أن الجميع متفقون على أنه ليس بوسع المنطقة ولا للمجتمع الدولي تحمل العواقب إذا ما تصاعدت الأزمة. السيناريو سيكون قاتما جدا.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أبرز بعض العناصر الرئيسية التي يعتبرها وفدي حاسمة في معالجة القضايا الراهنة، وكذلك في كفالة الاستقرار والأمن على المدى الطويل في الخليج الفارسي.

العنصر الأول هو اتباع نهج منسق لمنع نشوب النزاعات والوساطة. ومن الواضح أنه، بالإضافة إلى التزام الأطراف الفاعلة الإقليمية بتجنب أي تصعيد، فإن اتباع نهج متكامل للمنع من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مهم أيضا. ويجب دائما تشجيع الحوار والوساطة عندما تنشأ توترات. ويجب أن تكون الدبلوماسية في الصدارة، بهدف التوصل إلى حلول عملية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي. من الواضح أن ذلك ليس بالأمر السهل؛ غير أنه أمر ممكن.

وفي هذا السياق، تعتقد إندونيسيا أنه من الضروري أن تواصل جميع الأطراف دعم التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل المشتركة والقرار 2231 (2015). وتظل خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها القرار 2231 (2015)، حيوية وهامة للهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي وكذلك للأمن الإقليمي والدولي. لذلك يدعو وفدي جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة إلى الوفاء بالتزاماتهم على نحو كامل وفعال، وإلى حل جميع الخلافات بشكل بناء ضمن آلية تسوية المنازعات التابعة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

ثانيا، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير شاملة لمعالجة المسائل السياسية والاجتماعية الاقتصادية في المنطقة. إننا جميعا ندرك أن التوترات في منطقة الخليج الفارسي ترتبط بالحالة العامة في الشرق الأوسط. ومن الأهمية بمكان أن نسلط الضوء دائما في مناقشاتنا ذات الصلة على النزاعات التي طال أمدها في المنطقة، كما هو الحال في سورية واليمن، فضلا عن مناشدة الشعب الفلسطيني من أجل حريته. ومن الأهمية بمكان مواصلة جهودنا للتوصل إلى تسوية سياسية مستدامة في هذه المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري معالجة انعدام الثقة وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية.

لا يمكننا حل القضايا الأمنية التي تواجه منطقة الخليج والشرق الأوسط باستخدام الخطاب المؤجج للمشاعر أو توجيه الاتهامات التي تضر بأفاق السلام. مرة أخرى، ينبغي ألا نتخلى عن الحوار والدبلوماسية.

وفيما يتعلق بقضية فلسطين تحديداً، تظل إندونيسيا ملتزمة بالتضامن والدعم المطلقين للشعب الفلسطيني حتى يتمكن من نيل حقوقه، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين المستقلة، ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ولذلك، ينبغي أن نرحب ونظهر دعمنا لدعوة الرئيس عباس في المناقشة الرفيعة المستوى التي جرت في الشهر الماضي (انظر A/75/PV.10) إلى الأمين العام للبدء، مع المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، في عقد مؤتمر دولي مع جميع الأطراف المعنية للمشاركة في عملية سلام، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وغير ذلك من المعايير المتفق عليها دولياً. ويظل على المجلس التزام بالحفاظ على رؤية الدولتين من أجل الشعب الفلسطيني ومن أجل استقرار المنطقة وخارجها.

وتتعلق نقطتي الأخيرة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية كأساس لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة والحفاظ عليه. ونحن نتفق في الرأي على أنه من أجل تحقيق تعاف مستدام للحالة في الخليج، فإن التدابير الجماعية لها أهمية قصوى ويجب أن تقوم على الاحترام الصارم للسيادة. كما لا يمكننا أن ننسى ضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن التنفيذ الأمين لجميع قرارات مجلس الأمن. ويظل أي قرار، إذا لم ينفذ، مجرد ورقة.

ولا يمكن لوفدي أن يقدم سيناريو مثالياً لمعالجة تعقد المسائل في هذه المنطقة. ومع ذلك، تود إندونيسيا أن تشجع جميع الأطراف المعنية على إعطاء السلام فرصة حقيقية، على أساس حسن النية، من شأنها أن تؤدي إلى استقرار مستدام لا يترك مجالاً للتوترات. ويجب أن ننج جانباً أي خطوات محتملة نحو التيسيس، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة معاناة الناس.

إن إيجاد الطريق إلى السلام ليس صعباً. إذا كانت هناك إرادة، ستوجد طريقة. والتحدي هو ما إذا كنا سنسلك هذا الطريق وحدنا أم معاً، وما إذا كنا سنسلكه مع بعضنا البعض أو ضد بعضنا البعض. الخيارات واضحة، ويجب أن يكون قرارنا واضحاً أيضاً. مرة أخرى، دعونا نعطي السلام فرصة حقيقية.

المرفق 15

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

نشيد بالاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الهامة التي تجيء في وقتها. ونشكر أيضاً جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم التي قدموها لنا هذا الصباح.

فالنزاعات في الشرق الأوسط، بطبيعتها، لها أثر مزعزع للاستقرار على منطقة الخليج. وبالمقابل، فإن الديناميات السياسية والأمنية على الطرف الآخر من الخليج الفارسي لها آثار كبيرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. إن مجلس الأمن يتحمل عبء النزاعات المعقدة، لا تلك التي لم تحل فحسب بل التوترات الناشئة أيضاً.

وقد كانت الاضطرابات السياسية في سورية والعراق واليمن وليبيا أرضاً خصبة للأنشطة الإرهابية. ونحن ندين الجرائم البشعة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والمنسوبون إليها في جميع أنحاء المنطقة.

ولا تزال المحنة الفلسطينية عنصراً رئيسياً لكونها عاملاً مزعزعاً للاستقرار في الشرق الأوسط. ونبقى ملتزمين بدعم المجتمع الدولي المبدئي والقائم منذ أمد طويل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، ولحل الدولتين القائم على حدود ما قبل عام 1967، الذي تكون فيه القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. إننا نناشد دولة إسرائيل أن تتقيد بالقانون الدولي وبأحكام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016). وإذ نكرر أيضاً الدعوة التي وجهها الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في أوائل عام 2021، فإننا نعتقد أن هذا المؤتمر يمكن أن يجمع جميع الأطراف معاً لمناقشة الاتجاهات السلبية على أرض الواقع التي تعرض للخطر حل الدولتين والاستقرار في المنطقة.

إن السبيل المستدام الوحيد للمضي قدماً في المنطقة هو من خلال التخفيف من حدة التوترات ومن وضعية التأهب القصوى بشكل عاجل. ولا يمكن أن يتحقق هذا الإجراء الضروري إلا إذا امتنعت جميع القوى الإقليمية والدولية المعنية عن الإدلاء بتصريحات عدوانية والقيام بأعمال انفرادية غير ضرورية. وينبغي أن تكون للاستراتيجيات السلمية، مثل الوساطة والتفاوض، الأسبقية على أي شكل من أشكال النزعة العسكرية. ونناشد جميع الأطراف أن تغلب حسن التقدير وأن تسمح ببذل الجهود الدبلوماسية وتدابير بناء الثقة. وبينما ننثي على أية مبادرة من أجل السلام في المنطقة، فإننا نعتقد أن هذه المبادرات ينبغي أن تشمل جميع الأطراف.

ففي اليمن، على سبيل المثال، نؤمن إيماناً راسخاً بالحاجة إلى عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها. وينطبق ذلك أيضاً على الأوضاع في العراق وليبيا وسورية، التي تتطلب الشمولية من أجل المصالحة وإعادة الإعمار. وبالمثل، يجب علينا جميعاً أن نعيد الالتزام بإنهاء الإفلات من العقاب، الذي يؤثر سلباً على عمليات المصالحة.

ونؤكد من جديد دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة. فمن الأهمية بمكان الحفاظ عليها لحماية السلام والاستقرار في المنطقة، ونحث جميع الأطراف على الالتزام الكامل بتعددية الأطراف والامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع متطلبات وأهداف القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ولا تزال

تعددية الأطراف أكثر النهج فعالية لحل القضايا المعقدة. ولذلك نشجع الولايات المتحدة على الانضمام مجدداً إلى ذلك الاتفاق الهام.

ومن شأن اتباع نهج عملي أن يمكننا من التصدي معاً للتهديدات المشتركة، مثل الجائحة والإرهاب وتغير المناخ، وفي الوقت نفسه تعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة. ونرى بالتأكيد أملاً في تنحية الخلافات السياسية جانباً، والتخفيف من التوترات، والانخراط في الحوار الدبلوماسي، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ويمكننا تحقيق السلام والازدهار في المنطقة عموماً من خلال العمل التعاوني والمعزز.

المرفق 16

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

أود في البداية أن أتوجه بخالص الشكر لروسيا الاتحادية، من خلال معالي السيد سيرغي لافروف، على عقد هذه الجلسة الهامة. ولا يفوتني أن أعرب للسيد الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، عن جزيل الشكر على جهوده المقدرة لتعزيز الأمن والسلم الدوليين، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية والصعبة التي يمر بها العالم حالياً. كما أجدد بهذه المناسبة دعماً لمبادراته بهذا الخصوص ولدور الأمم المتحدة وللعمل متعدد الأطراف.

تكتسي منطقة الشرق الأوسط أهمية جيواستراتيجية بالغة على المستويين الإقليمي والدولي باعتبار ثقلها السياسي والاقتصادي، علاوة على أهميتها التاريخية والحضارية ومكانتها المعنوية والرمزية في العالم. وبقدر أهميتها على خارطة التوازنات الاستراتيجية وإسهامها الفاعل في المنظومة الاقتصادية العالمية، فإن المنطقة ظلت، منذ عقود، تحت تأثير أزمات ونزاعات طويلة الأمد ومستجدة، ما زالت تداعياتها على الأمن والاستقرار وتأثيراتها على علاقات بلدان المنطقة فيما بينها متواصلة. كما أن التوتر والاحتقان بقيا السمة الأبرز للأوضاع في المنطقة، وهو ما يجعلها معرضة لمخاطر تأجيج النزاعات القائمة وإمكانية اندلاع نزاعات جديدة، خاصة في ظل تغليب منطق التسلح على خيارات الحوار.

وفي هذا الإطار، أود الإشارة إلى أنه لا يمكن تناول إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة بمعزل عن مجمل الأوضاع في الشرق الأوسط وفي مقدمتها استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإطالة أمد القضية الفلسطينية وبقائها دون حل، بمختلف امتدادات ذلك وتأثيراته الإقليمية والدولية. ولا يمكن للمنطقة، في اعتقادنا، أن تستعيد أمنها واستقرارها ما لم يتم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية على أساس القرارات الأممية والمرجعيات المتفق عليها دولياً ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين، وكذلك دفع مسار التسوية السياسية لبقية النزاعات والأزمات القائمة في المنطقة ولا سيما في كل من سورية واليمن.

من جهة أخرى، وباعتبار أن معالجة أمن المنطقة يتجاوز البعد المحلي البحت ليشمل الأبعاد الإقليمية والدولية نظراً لتقاطع وتداخل عديد العوامل المرتبطة بذلك، فإن من الضروري تناولها ضمن مقاربة شاملة تغطي المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة وأولوياتها ومصالح وهواجس مختلف الأطراف المعنية، وتساعد على إيجاد أرضية مشتركة للتأسيس لحوار بناء يركز على تخفيض منسوب التوتر وإطلاق مسار لبناء الثقة وتبديد التوجسات وإدارة الأزمات ومنع اندلاع نزاعات جديدة أو تغذية تلك القائمة.

إن استمرار حالة التوتر والاستقطاب الطائفي السائدة في المنطقة، بقدر ما تسهم في تعطيل تسوية الأزمات والنزاعات القائمة، ما فتئ يفاقم عديد التحديات والتهديدات العابرة للحدود التي تواجهها بلدان المنطقة، على غرار الإرهاب والقرصنة ومهددات سلامة الملاحة البحرية وإمدادات الطاقة وانتشار جائحة كوفيد-19، والتي تستوجب عادة صيغاً من التعاون الجماعي.

إن تونس، ومن منطلق تمسكها بالشرعية الدولية وبميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وحرصها على خدمة الأمن والسلم الدوليين، تؤكد على ضرورة العمل على تعزيز مفهوم الأمن الجماعي والتعاون البناء، كما تدعو إلى حل الخلافات عن طريق الحوار والطرق السلمية بعيداً عن كل أشكال التصعيد، مع ضرورة التركيز على عوامل تعزيز الأمن والاستقرار، وفي مقدمتها حل النزاعات القائمة، والتصدي للتنظيمات الإرهابية، ومنع تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استعمال القوة أو التهديد بها، والتوافق على تكريس التعايش السلمي والاحترام المتبادل وحسن الجوار، واحترام مقتضيات القانون الدولي وتنفيذ القرارات الأممية والالتزام بها.

إن بلوغ هذه المرحلة وتحقيق هذه الأهداف يتطلب في المقام الأول تعزيز مناخ الثقة والدبلوماسية الوقائية، وتحمل كل الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي لمسؤولياتها وتنفيذ التزاماتها، لا سيما فيما يتعلق بتسوية القضايا والنزاعات القائمة وإزالة مسببات التوتر ومهددات الأمن والاستقرار.

المرفق 17

بيان القوائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أود أن أبدأ بشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة. تكتسي المسألة التي ننظر فيها اليوم أهمية قصوى. وأود، بداية، أن أقول أيضاً رداً على روبرت مالي إنني أريد أن أرد ما قاله زميلي الألماني بشأن قضية مايكل كوفريج، التي تسبب لنا قلقاً بالغاً.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء مسار العنف وعدم الاستقرار وأنشطة الدول العدائية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. إن التوترات المتصاعدة وانعدام الأمن لا يخدمان مصلحة أحد على المدى الطويل، وبدلاً من ذلك يعرضان الجميع للخطر. وما زلنا ندعو إلى وقف التصعيد والحوار والسلام. إن العالم لا يمكن أن يتحمل نزاعاً آخر في المنطقة.

وكما قلنا مراراً وتكراراً في هذه القاعة، فإن التزامنا بخطة العمل الشاملة المشتركة لا يزال حازماً، وهو في طبيعة سياستنا لدعم الاستقرار الإقليمي. وسيكون للتسلح النووي الإيراني آثار كارثية على أمن المنطقة وخارجها، وخطة العمل الشاملة المشتركة هي الوسيلة الوحيدة المتاحة حالياً لمنع ذلك. غير أننا ولئن كنا لا نزال ملتزمين بالاتفاق النووي، فإن عدم امتثال إيران المنهجى لالتزاماتها بموجب الخطة يعرضها للخطر. ويجب على إيران أن تشارك بشكل بناء في آلية تسوية النزاعات، وعليها أن تنفذ التزاماتها بموجب الاتفاق. وهذا أمر بالغ الأهمية للأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

كما أعربنا مراراً عن قلقنا إزاء نشاط إيران الأوسع نطاقاً في المنطقة. وقد دأبت إيران على القيام بعمليات نقل للأسلحة إلى جهات إقليمية من غير الدول في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ولا شك في أن هذا الانتشار يزعزع استقرار المنطقة ويصعد التوترات الشديدة أصلاً. ولهذا السبب، نأسف لانتهاك القيود المفروضة على الأسلحة التقليدية، المنصوص عليها في القرار 2231 (2015). ولذلك، سنواصل بناء تعاوننا الأمني مع الحلفاء والشركاء والعمل على إيجاد حل مستدام للانتشار الإيراني. وسنضاعف جهودنا لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى التي تحظر نقل الأسلحة إلى الجهات الإقليمية من غير الدول، بما في ذلك القرار 1546 (2004)، بشأن العراق، والقرار 1701 (2006)، بشأن لبنان، والقرار 2216 (2015)، بشأن اليمن. وسنضمن أيضاً الإنفاذ الصارم للأحكام المتبقية من القرار 2231 (2015)، ولا سيما القيود المفروضة على برنامج إيران للقذائف التسيارية.

لقد عانت المنطقة لفترة طويلة من الإرهاب والحرب وغير ذلك من النزاعات. ومع ذلك، ورغم أن عدم الاستقرار قد ازداد، يجب ألا نفقد الأمل. ولذلك، نرحب بإعلانات التطبيع بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين، ونرحب بتعليق خطط الضم الإسرائيلية. ويجب عليهم مواصلة السير في ذلك الطريق. إن "اتفاقات إبراهيم" تثبت إمكانات وقوة الشعبين اليهودي والعربي في المنطقة، وهي تطوي صفحة الماضي بما شهده من سخط وعداوة. وقد قال نيلسون مانديلا ذات مرة: "السخط شبيه بتجرع المرء للسم ثم تعشمه في أن يقتل بذلك أعداءه". إن الترياق المضاد للسخط والعداوة هو المصالحة، وكما قال رئيس الوزراء بوريس جونسون، فإننا نأمل أن تحذو دول أخرى حذو الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وبالتالي تأمين شرق أو وسط أكثر سلاماً.

ولذلك، يجب أن نستفيد من زخم اتفاقات إبراهيم من أجل حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي لا يزال مصدر توتر في جميع أنحاء المنطقة. ولا يوجد في نهاية المطاف بديل للمحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في حل الدولتين. وكما هو الحال في العديد من النزاعات في المنطقة، لا يمكن التصدي لعدم الثقة إلا بتدابير لإعادة بناء الثقة وتيسير الحوار.

ولا تزال النزاعات في اليمن وسورية والعراق مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة. وفيما يتعلق بسورية، تواصل المملكة المتحدة دعم إطلاق عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015). وبعد المحادثات الأخيرة للجنة الدستورية، ناشد مرة أخرى جميع الأطراف أن تشارك على النحو الواجب في العملية. إن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في اليمن ومعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة. ونحن نؤيد تماما عملية السلام التي يقودها المبعوث الخاص للأمم المتحدة ونحث جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف اليمنية، على المشاركة البناءة.

وما زلنا ملتزمين بدعم بناء عراق ينعم بالسلام والازدهار ويمكنه تعزيز الاستقرار في المنطقة. ونحن فخورون بالعمل مع العراق في إطار التحالف العالمي ضد داعش - وهو مثال واضح على التعاون المشترك، الذي يعالج بفعالية أحد أكبر الشواغل الأمنية في المنطقة.

ونرحب بمشاركة الأمين العام في هذه المناقشة وبدور الأمم المتحدة التي تعمل على حل كل من النزاعات ومصادر التوتر السالفة الذكر في المنطقة. ويمكن للأمين العام أن يواصل التعويل على دعم المملكة المتحدة الكامل في كل واحدة من تلك الساحات.

غير أنه، كما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2020/1013) لمناقشة اليوم، هناك حاجة إلى النظر إلى ما وراء الأزمات الحالية وإلى العمل بشأن القضايا الأوسع نطاقا. وعلى المدى الطويل، سيتطلب ذلك بدء عملية داخل المنطقة، تشمل تدابير لبناء الثقة تفضي إلى حوار أوسع نطاقا. والأمم المتحدة لديها دور محتمل كوسيط موثوق به، بل إن الفقرة 8 من القرار 598 (1987) تنص على أن يدرس الأمين العام، مع دول المنطقة، التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. وبينما نأمل أن تكون مناقشة اليوم خطوة في الاتجاه الصحيح، يجب أن نكون صادقين في أن المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن، مهما كانت حسنة النية، ليست المحفل المناسب لإجراء هذه المحادثات. ولا يمكن إحراز تقدم في نهاية المطاف إلا من خلال المحادثات الصريحة بين جميع الأطراف.

كما أننا غير مقتنعين بأن بدء العمل في أفرة عاملة تركز على الأمن سيؤدي إلى إجراء حوار ذي مغزى. ويجب أن نظل واقعيين بشأن المستوى الحالي لعدم الثقة في المنطقة. إن المسائل المطروحة معقدة وحساسة، ويلزم اتباع نهج تدريجي لبناء الثقة والتعاون. والأهم من ذلك، كما تشير روسيا، أن أي حوار يحتاج إلى أن يصوغه المشاركون الإقليميون. وأود أن أرحب بالالتزام بالأمن الإقليمي الذي أعربت عنه إيران في رسالتها المؤرخة 15 تشرين الأول/أكتوبر، الموجهة إلى مجلس الأمن والتي تتناول مبادرة هرمز للسلام. ولكن إيران، باعتبارها طرفاً في النزاعات في جميع أنحاء المنطقة، ليست طرفاً محايداً، ولن يكون من المناسب لأي مبادرة أن تكون بقيادة إيران. وهناك حاجة إلى مزيد من التشاور داخل المنطقة لتجنب فشل مبادرة أمنية إقليمية أخرى. وينبغي أن نتعلم من المحاولات العديدة الفاشلة من أجل إنجاح مبادرة

مستقبلية. ويوفر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي أدى إلى اتفاقات هلسنكي لعام 1975، دروسا إيجابية وسلبية على حد سواء، يمكننا الاستفادة منها.

في الختام، فإن ثمة أهمية حيوية لأن نستمع إلى جميع الدول الإقليمية، ونرحب بإجراء مناقشات خارج نطاق المجلس، والتي يمكن أن تساعد في تحديد الخطوات السياسية والعملية للحد من انعدام الثقة داخل المنطقة. ويمكن أن تشمل هذه المناقشات دورا محتملا للأمم المتحدة في الوساطة. وكما قلت في البداية، فإن التوترات وانعدام الأمن في المنطقة لا يخدمان أحدا في نهاية المطاف.

أشكر مرة أخرى الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة بشأن هذه المسألة الهامة.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكركم، سيدي الوزير، على عقد هذه الجلسة بشأن أمن الخليج الفارسي. ويأتي موضوع هذه المناقشة في وقت تاريخي بالنسبة للولايات المتحدة. فخلال الأشهر الأخيرة، عملنا مع شركائنا في المنطقة للتوسط في اتفاقات إبراهيم، أولاً بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ثم بين إسرائيل ومملكة البحرين. وتضع اتفاقات التطبيع هذه الأساس للعلاقات الدبلوماسية وبدء التعاون في طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والتجارة والأمن.

وتؤكد اتفاقات إبراهيم رؤية الرئيس ترامب للسلام وما كان منذ فترة طويلة حقيقة واقعة في الميدان في الشرق الأوسط: أن الولايات المتحدة تتصدر الجهود الرامية إلى معالجة النزاعات الجارية في المنطقة وتعزيز السلام. ولوجودنا أثر في تحقيق الاستقرار وتوفير الشراكات التي بنيناها على مدى سنوات طوال أساساً للمشاركة المجدية والتعاون البناء.

كما اقترحت إدارة ترامب الرؤية التاريخية بنفس القدر للسلام. وما يجعل هذه الخطة مختلفة للغاية عن الجهود السابقة هو أنه يمكن تنفيذها بواقعية. وهي حتى الآن أكثر خطة جدية وتفصيلاً قُدمت على الإطلاق لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي حين أننا نفهم أن الفلسطينيين قد لا يروق لهم كل جانب من جوانب الخطة، فإنها توفر نقطة انطلاق مشروعة للمفاوضات ونأمل أن يستفيدوا من هذه الفرصة. وأتطلع إلى وقت قريب يستأنف فيه الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات المباشرة للتوصل إلى حل سلمي لنزاعهم، والأمر يستلزم إنهاء التدخل الخارجي، بما في ذلك الأنشطة السياسية المتطرفة التي تقوم بها جهات فاعلة شريرة في الخليج الفارسي.

والحقيقة هي أن إدارة ترامب قد جلبت تفكيراً جديداً ونهجاً جديداً في الشرق الأوسط، وهما يؤتيان ثمارهما. إن اتفاقات إبراهيم ورؤية السلام يمثلان ما يمكن تحقيقه في المنطقة تحت قيادة أمريكية جريئة. ويرجع الفضل أساساً في هذا النجاح إلى جهودنا لإعادة بناء الثقة واستعادة المصداقية لدى شركائنا في المنطقة. ويشكل اعتماد الاستراتيجية الصحيحة بشأن إيران جزءاً هاماً من هذه الجهود.

إن الولايات المتحدة تعترف بأن إيران هي أكبر تهديد منفرد للسلام والأمن في الشرق الأوسط. ونعلم أنه عندما تقف الدول معا وتواجه إيران، فإن العالم يكون مكاناً أكثر أماناً. واليوم، نواجه كامل نطاق أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، بدءاً بدعمها للجماعات الإرهابية ووكلائها وانتهاء بتطويرها للقذائف التسيارية في تحدٍ لمجلس الأمن.

أفهم أن زملائي الروس اقترحوا إنشاء هيكل أمني في الخليج الفارسي لتعزيز الاستقرار في المنطقة. وبكل احترام، أعتقد أن الحل أسهل بكثير. يجب على المجلس أن يتحلى بالشجاعة لمساءلة إيران عن التزاماتها الدولية القائمة. والحقيقة هي أن إيران لا تلتزم بنص قرارات المجلس ولا بروحها.

ففي اليمن، تواصل إيران دعم المتمردين الحوثيين الذين أغرقوا ذلك البلد في حرب أهلية دامية، دخلت الآن عامها السادس. وقد جلب هذا النزاع العوز والدمار والمعاناة التي لا توصف للشعب اليمني. ويكافح الكثيرون الآن لشراء الأغذية وتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى. وبدلاً من دعم جهود السلام

لإنهاء النزاع، دأبت إيران على إرسال أسلحة للحوثيين لتأجيج الحرب في انتهاك لحظر الأسلحة الذي ينص عليه القرار 2216 (2015).

وفي سورية، يواصل نظام الأسد منح إيران ووكلاتها العسكريين ملاذاً آمناً لتوسيع نطاق حملتهم الإرهابية وبسط قوتها العسكرية على الشرق الأوسط، مما يهدد حياة الشعب السوري، وأيضاً أمن إسرائيل. ويجب على القوات الإيرانية الانسحاب من سورية حتى يتحقق السلام الدائم. إن السبيل الوحيد لتمهيد الطريق لسورية كي تنعم بالسلام مع شعبها والمنطقة هو التوصل لحل سياسي بتيسير من الأمم المتحدة على نحو ما أوجزه القرار 2254 (2015).

وفي لبنان، تواصل إيران تسليح حزب الله في انتهاك صارخ للقرارين 1701 (2006) و 1559 (2004)، ولا سيما انتهاك حظر الأسلحة الذي أعاد المجلس تأكيده قبل أقل من شهرين. وشهرا تلو الآخر، يغض البعض في المجلس اليوم الطرف بينما تنقل إيران أسلحة متطورة وأموالاً إلى لبنان كي تكفل عدم إحلال السلام أبداً. ويجب على المجلس أن يفعل المزيد للتصدي للتنفيذ غير الكامل للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006) والأنشطة غير المشروعة لحزب الله.

وفي العراق، تواصل إيران دعم الميليشيات المحلية، في انتهاك لسيادة العراق والقرار 2522 (2020). وهذه الميليشيات مسؤولة عن استهداف وقتل المتظاهرين المسالمين ونشطاء المجتمع المدني والإعلاميين العراقيين. ولا تزال الميليشيات المدعومة من إيران تستهدف المنشآت الدبلوماسية للولايات المتحدة وغيرها، مما يعرض الدبلوماسيين الأمريكيين والمدنيين العراقيين للأذى ويهدد قدرة الولايات المتحدة على تقديم المساعدة الكاملة للحكومة والشعب العراقيين.

وما دامت إيران وغيرها تدعم الأنشطة الإرهابية لحماس والجهاد الإسلامي، فإن جهودنا المخلصة لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على التوصل إلى السلام وبناء مستقبل أفضل معاً ستظل مهددة بالإرهاب وجارية في خضم عنف ونزاع دائمين ولا معنى لهما. تلك هي الحقائق. وإذا أردنا أن يكون هذا حواراً بناءً وذا مغزى بشأن انعدام الأمن في المنطقة، فيجب علينا أن نعترف صراحة بأن إيران هي المحرك الرئيسي لانعدام الأمن فيها.

فلنتخيل فحسب إلى أي مدى كان الشرق الأوسط سيصبح أكثر أماناً اليوم لو التزمت إيران بقرارات مجلس الأمن الحالية. ولنتخيل فحسب لو أن بلدان المنطقة كانت قادرة على تحقيق النمو والازدهار والتنمية من دون الخطر المحدق المتمثل في الهجمات الإيرانية بالطائرات المسيّرة من دون طيار أو بالصواريخ أو الخوف المستمر من أن إيران قد تخرب ممرات النقل البحري الدولي. ولنتخيل فحسب لو تحلى المجلس ببساطة بالشجاعة لمساءلة إيران.

إنني أقدر تركيز روسيا اليوم على أمن الخليج، ولكنني، بكل احترام، لا أوافق على الحل الذي اقترحه وزير الخارجية لافروف. ولا يحتاج المجتمع الدولي إلى آلية أخرى لتعزيز أمن الخليج. فلدى مجلس الأمن كل الأدوات المتاحة لمساءلة إيران؛ وكل ما علينا هو اتخاذ قرار القيام بذلك.

وستواصل الولايات المتحدة مساءلة إيران، حتى لو كان ذلك يعني أنه يجب علينا أن نتحرك وحدنا. وكما قلت في واشنطن في 21 أيلول/سبتمبر عندما اتخذت الولايات المتحدة إجراء حاسماً لإعادة فرض الجزاءات التي تم رفعها سابقاً عن إيران واستعادة القيود المفروضة على الأسلحة بعد أن عجزت هذه

الهيئة عن تمديد حظر الأسلحة المفروض منذ 13 عاماً، فإن ما يجعل أمريكا متميزة هو أننا لا نخشى الدفاع عما هو صحيح. وأنا لست بحاجة إلى من يهتقون لي للتحقق من سلامة بوصلتي الأخلاقية.

وفي حين سنواصل حملة ممارسة أقصى درجات الضغط لحرمان النظام من وسائل مواصلة تأجيج الإرهاب، فإننا على استعداد للقاء إيران على طاولة المفاوضات لإبرام اتفاق شامل، كما أوضح الوزير بومبيو.

في الختام، أود أن أذكر أعضاء المجلس بأن الرئيس ترامب وعد في بداية عهد هذه الإدارة بأنه سيعزز صداقات أمريكا وبنيني شراكات جديدة سعياً إلى تحقيق السلام. وقد أوفى بوعده. إن الولايات المتحدة قوة للخير في الشرق الأوسط وفي أنحاء العالم، وتفتح النجاحات التي ساعدنا على تحقيقها مؤخراً آفاقاً جديدة طال انتظارها لتحقيق السلام والازدهار.

ويجب على أعضاء المجلس أن يدركوا أن هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وغيرها لاحتواء إيران. وندعو هذه الهيئة إلى اتخاذ كل إجراء يتسق مع ولايتها وتحميل إيران المسؤولية عن أعمالها من دون تأخير.

المرفق 19

بيان وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، محمد جواد ظريف

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، وأشكر روسيا على مبادراتها البناءة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمبادرة صديقي مستشار الدولة وانغ يي وترحيبي بها. شاركْتُ قبل عام في جلسة مماثلة عقدها مجلس الأمن (انظر S/PV.8626)، ترأستها أنت، الوزير لافروف، لتقديم مبادرة هرmez للسلام (تحالف الأمل) التي كان الرئيس روحاني قد أطلقها للتو في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/74/PV.5). وتتمسك إيران بتلك المبادرة، وهي تتويج لمختلف المقترحات الإيرانية بشأن الأمن وبناء الثقة في منطقة الخليج الفارسي.

وقد أصبح اقتراحنا الأول في عام 1985 أساس الفقرتين 5 و 8 من القرار 598 (1987)، اللتين تتصان على ما يلي:

” 5. يطلب من جميع الدول الأخرى أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس، وأن تمتنع عن الإتيان بأي عمل قد يؤدي إلى زيادة تصعيد النزاع وتوسيع رقعته، فتسهل بذلك تنفيذ هذا القرار؛“

” 8. يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يدرس، بالتشاور مع إيران والعراق وغيرهما من دول المنطقة، التدابير اللازمة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة،“

وللأسف - وعلى الرغم من متابعتنا المستمرة - لا تزال تلكا الفقرتان من دون تنفيذ. وأصبحت منطقتنا منذ ذلك الحين، مسرحا لعدة حروب وتعزيزات عسكرية أجنبية ضخمة وكابوس من التطرف والإرهاب وتراكم خطير لأكثر الأسلحة تطورا وعدوان وإنزال للقوة من قبل مختلف الجهات الفاعلة.

إن التفاوتات في السلطة والحجم الجغرافي والموارد الطبيعية والبشرية حقيقية جدا. ولا يمكن إغفال القلق والمنافسات التاريخية بين العديد من بلدان المنطقة. ولكن تسببت ثلاث وصفات معيبة في عواقب كارثية: أولا، أن الأمن يمكن شراؤه من الآخرين - سواء كان من صدام حسين، الذي غزا إيران نيابة عن بعض جيراننا، أو من الولايات المتحدة، التي جاءت لتأمين جيراننا من الوحش الذي صنعوه معا، أو من خلال شراء معدات عسكرية لم يسبق لها مثيل؛ ثانيا، أنه يمكن للمرء أن ينعم بالأمن على حساب انعدام الأمن في بلدان جواره، سواء كانوا إيران أو الكويت أو قطر في هذا الوقت أو ذاك؛ وثالثا، أن الهيمنة الإقليمية يمكن أن تنشأ، سواء كان في اليمن أو شمال أفريقيا أو القرن الأفريقي.

لقد نظرت الجهات الفاعلة من خارج المنطقة إلى الفوارق الإقليمية، والمنافسات التي لا تنتهي وأوهام الهيمنة الجديدة كفرص لتوسيع وجودها العسكري وبيع المزيد من الأسلحة. وقد نشرت الولايات المتحدة ما يقرب من 50 ألف جندي في منطقة الخليج الفارسي في 29 منشأة عسكرية بها أكثر من 300 طائرة مقاتلة. ولديها حاملة طائرات واحدة على الأقل تقوم بدوريات في مياهنا في أي وقت من الأوقات، فضلا عن عشرات المدمرات وغيرها من السفن بأربعة مقار للقيادة المركزية لجيشها وقواتها الخاصة وقواتها الجوية والبحرية. وقد كانت دول الخليج الفارسي، من عام 2014 إلى 2018، تمثل ما يقرب من ربع واردات الأسلحة العالمية، أي الضعف تقريبا مقارنة بالسنوات الخمس السابقة. وليس مستغربا أن الولايات المتحدة

باعت معظم تلك الأسلحة الفتاكة. ومع ذلك، فإن الحشد العسكري ومئات المليارات من الدولارات من مبيعات الأسلحة لم يعززا أمن القوى الخارجية ولا أمن المنطقة.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن لرفضهم جهود الولايات المتحدة الرامية إلى القضاء على خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). إن إيران لا تعترض الدخول في سباق تسلح في المنطقة أو بدء فورة شراء، على الرغم من انتهاء قيود مجلس الأمن.

وظلت القوات الأجنبية تأتي إلى منطقتنا لفترة طويلة جدا لإبراز قوتها، لا لحماية شعوبنا. وقد بلغ الوجود غير الشرعي للولايات المتحدة - على بعد 600 ميل من شواطئه - ذروته باغتيال الرئيس ترامب الجبان للجنرال قاسم سليمان، العدو رقم 1 لداعش.

والأمن مرهون بالاعتماد على شعوبنا وعلى التعاون مع جيراننا. نعم، بالمال يمكن للمرء شراء الأسلحة الأكثر تطورا. غير أن الحقيقة هي أنه لا يمكن أبدا شراء الأمن والاستقرار. فنحن بحاجة إلى بذل جهود جماعية من قبل بلدان المنطقة لإقامة حوار شامل للجميع وإقامة شبكات أمنية في هذه المنطقة. وإلا فسنعمر جميعنا بالاضطرابات لأجيال قادمة، وسوف تكون اضطراباتنا هي اضطرابات الجميع.

إننا بحاجة إلى نقلة نوعية أساسية في منطقتنا. ونحن بحاجة إلى منطقة قوية تمنع أوهام الهيمنة من قبل أي قوة - إقليمية أو عالمية - منطقة قوية تضمن الاستقرار السياسي والإقليمي المحلي. ومنطقة قوية يمارس فيها جميع الجيران ضبط النفس الاستراتيجي.

وعلى هذه الحتميات يستند مسعانا تحالف هرمز للسلام. وكذلك يقوم تحالف هرمز للسلام على مسؤولية كل دولة في المنطقة عن ضمان السلام والاستقرار والازدهار في منطقة جوارنا والاستفادة منه.

فقد أسس تحالف هرمز للسلام على التزام جميع الدول المطلة على الخليج بتعزيز التفاهم المتبادل والعلاقات السلمية والودية والتعاون بين جميع الدول والشعوب في منطقة الخليج الفارسي؛ وضمان السلامة الإقليمية وحرمة الحدود الدولية لجميع الدول المطلة على الخليج الفارسي؛ والتعاون للقضاء على الإرهاب والتطرف والتوترات الطائفية في جميع أنحاء المنطقة؛ وتشجيع الحل السلمي لجميع التوترات والنزاعات الإقليمية من خلال تعزيز الاتصال والإنذار المبكر؛ وضمان حرية الملاحة وأمن الطاقة للجميع.

ولتحقيق هذه الأهداف، نقترح الالتزام بالمبادئ المشتركة، مثل الحوار والاحترام المتبادل؛ والمساواة، واحترام سيادة بعضنا البعض؛ والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها؛ وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض؛ والامتناع عن المشاركة في التحالفات والتكتلات ضد بعضنا البعض.

ونعتقد أن النهج الإقليمي الجديد ينبغي أن يكون نتيجة لمداولات جماعية. وقد تقاسم الرئيس روحاني أفكارنا الأولية مع جميع قادة الدول المطلة على الخليج الفارسي، في العام الماضي، ودعاهم إلى إثراء هذه الأفكار والمشاركة في تنفيذها. فيمكننا معا أن ننشئ طائفة واسعة من تدابير التعاون وبناء الثقة التي تشمل إدارة المياه وحماية البيئة والسلامة النووية وأمن الطاقة والتعليم والسياحة والتعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار والقضاء على الفقر وتمكين الشعوب. ويمكننا أن ننق على نظم إقليمية للإنذار المبكر واتصالات عسكرية بين الدول المطلة على الخليج الفارسي. ويمكننا أن ننق على إنشاء فرق عمل مشتركة بشأن التدابير العملية لتوسيع التعاون تدريجيا.

إننا نعلم أن معظم جيراننا يفضلون السلام والحوار. وذلك لا يمكن أن يتحقق إذا سعت دولة أو دولتان إلى المواجهة وانتظرتا أن يقوم مصاصي الدماء الأجانب "بقطع رأس جارتيهما". فذلك الوهم لن يتحقق على الإطلاق.

إننا جميعا لدينا مخاوف ومظالم. فمن المؤكد أن الإيرانيين لن ينسوا أبدا ثماني سنوات من الحرب المفروضة، التي مولها جيراننا بالكامل. وعليه، يمكننا أن نختار أن نبقي أسرى الماضي وأن نديم عدم الاستقرار والتوتر. أو بإمكاننا جميعا - وأؤكد جميعا - أن نختار السلام والأمن والاستقرار والرخاء للجميع. وينبغي لهذا الخيار، بكل تأكيد، يكون واضحا للجميع.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

لم يكن وفد بلدي ينوي طلب الكلمة مرة أخرى. ولكن بما أنه قد أثرت بعض الادعاءات التي لا أساس ضد بلدي في هذا الصباح، وهو ما أرفضه رفضا قاطعا، فليس أمامي خيار سوى الرد.

تضطلع جمهورية إيران الإسلامية بدور لا خلاف عليه في ضمان أمن الطاقة والملاحة التجارية والاستقرار في منطقة الخليج الفارسي وسنواصل الإسهام في تعزيز السلام والأمن في هذه المنطقة الحساسة.

إن المتطلبات الدفاعية لإيران، بما في ذلك برنامجها الصاروخي، تتبع من حسابات جيوسراتيجية وتجربة تاريخية كبيرة. فخلال عدوان صدام حسين على إيران الذي دام ثماني سنوات، والذي دعمته الولايات المتحدة وعدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي بوسائل مختلفة، أمطرت مدننا بالصواريخ العراقية ووقع شعبنا ضحية للأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة الفتاكة التي حصل صدام عليها بشكل رئيسي من الغرب. وفي الوقت نفسه، حرمتنا الجزاءات والقيود الجائرة من الوسائل البدائية للدفاع عن النفس. ومن مسؤوليتنا الآن أن نمنع تكرار هذه الحالة المروعة.

وينبغي أن يُوضع في الاعتبار أن الأمن يجب أن ينبع من الداخل وأنه لا يمكن شراؤه من الخارج. وينبغي لأولئك الذين ينفقون مئات البلايين من الدولارات لشراء الأسلحة المتطورة سنويا في منطقتنا أن يدركوا أن النفقات العسكرية الضخمة لا تخلق شرعية ولا توفر أمنا طويلا. لقد حولوا منطقتنا إلى برميل بارود فحسب. والمستفيدون الوحيدون هم مصدر هذه الأسلحة الفتاكة. إن بعض قوات مجلس التعاون الخليجي تستخدم هذه الأسلحة المتطورة ضد أبناء الشعب اليمني الأبرياء الذين يعانون من أسوأ كارثة إنسانية من صنع الإنسان في التاريخ المعاصر - وهي حالة واضحة من حالات جرائم الحرب.

وهناك قائمة طويلة من الأفعال غير المشروعة دوليا التي تعزى إلى أولئك الذين يكيلون اتهامات لا دليل عليها ضد إيران. غير أننا لسنا هنا لنخوض في الماضي. وينبغي أن تكون أولويتنا الأولى والأخيرة هي بناء الثقة المتبادلة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتعزيز التعاون على قدم المساواة من أجل بناء منطقة أفضل وأكثر أمنا.

وبما أن المسألة المتعلقة ببعض الجزر الإيرانية قد ذُكرت هنا، لا بد لي من القول إن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كانت دائما جزءا من إيران. إن هذه الجزر إيرانية وستبقى كذلك.

أود أن أختتم بياني بأن أكرر مرة أخرى دعوتنا إلى إجراء حوار بناء مع جيراننا بغية تبديد سوء التفاهم وإعادة العلاقات الودية بين جميع الدول المطلة على الخليج الفارسي.

بيان رئيس إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية في العراق، أحمد برواري

[الأصل: بالعربية]

بداية أُلقي هذا البيان نيابة عن معالي وزير خارجية جمهورية العراق السيد فؤاد حسين.

يُهنئ العراق وفد الاتحاد الروسي على تسنمه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ويتمنى له التوفيق في إدارته، ويشكر روسيا كذلك على نواياها الإيجابية في إيجاد قواسم مشتركة وتجاهات للأوضاع الحساسة في منطقة الخليج.

يشير العراق مرة أخرى إلى هذا الحدث المهم في الإعراب عن التزامه العميق بالقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وإيمانه الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في احترام استقلال الدول وسلامتها الإقليمية ومساواتها في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحسن الجوار، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وإزالة المخاطر على الأمن عبر التعاون، بما يخدم المصالح الرئيسة لشعوب العالم.

لقد كانت محاربة العراق لكيان داعش الإرهابي منذ عام 2014 وحتى إعلان النصر عليه عام 2017، واحدة من التطورات الإيجابية في المنطقة والتي عكست التطبيق العملي لمبدأ مهم في ميثاق الأمم المتحدة وهو أهمية التعاون الدولي في درء المخاطر المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، إذ تحقق هذا النصر بدماء وتضحيات قواتنا الأمنية بكافة تشكيلاتها وبمؤازرة من شعبنا العراقي، وبدعم واسناد من التحالف الدولي والأصدقاء والاشقاء والجيران جميعاً. وأصبح العراق نقطة التقاء وتلاقٍ لمصالح الجميع في القضاء على هذا الخطر المُهدد للسلم والأمن الدوليين. فجميع الأصدقاء والاشقاء اتفقوا على الالتزام بتنفيذ المقاصد الأساسية للأمم المتحدة ومبادئها بدعم العراق في مكافحة الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار فيه والمباشرة بإعمار ما دمرته عصابات داعش الارهابية.

إن العراق بعد عام 2003 عمل على إصلاح الضرر الكبير الذي سببه النظام البائد في علاقاته مع دول الجوار الجغرافي، باعتماد سياسة الحوار والمصالحة وحل المشاكل بصورة تدريجية، بحيث أصبحت العلاقات العراقية مع دولة الكويت الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة من أهم التطورات الإيجابية في منطقة شمال الخليج.

كما أود أن أشير إلى أن من أهم أولويات السياسة الخارجية العراقية الآن هي توسيع التعاون مع دول الخليج، ومجلس التعاون الخليجي، لخلق ساحة خليجية واسعة ومُشتركة. فسياسة العراق الحالية مبنية على مبدأ الحوار والتواصل وبناء علاقات جيدة ومُتوازنة لحل جميع المشاكل العالقة، والابتعاد عن استعمال القوة، لأنه يُعقد الحلول ويهدد الامن الاقليمي.

يرى البعض أن منطقة الخليج تعاني من مُعضلات أمنية قد يبدو أنها من النوع الذي يبدو أنه غير قابل للحل، لكن خيارات بناء الأمن فيها وتثبيت الاستقرار تبدو واقعية من خلال اعتماد طريقة عملية لحل المشكلات وعدم تركها إلى إشعار آخر، وليس إدارة الصراعات فيها، وبالتالي فإن العراق يتعاطى إيجابياً مع كل المبادرات التي تؤدي إلى تثبيت الأمن والاستقرار في الخليج.

ومن هنا يدعو العراق إلى اعتماد نظرة واقعية مفادها أن أمن الخليج مسؤولية كل الدول المتشاطئة فيه، ونوصي دول المنطقة في الوقت نفسه، بضرورة التعامل بجدية مع بعضها البعض. فغياب الحوار وإطلاق الاتهامات ليس في صالح أحد، لا سيما أن هنالك حوارات بين دول منطقة الخليج في الماضي، فضلاً عن عدم وجود حالة عداء بين دول وشعوب المنطقة التي تجتمع في بقعة جغرافية واحدة. فلا مناص في النهاية من إيجاد صيغة للتفاهم والحوار فيما بين دول المنطقة، وبالتالي نعتقد بضرورة توفير الحد الأدنى في أي مبادرة أو خطاب أو طرح أمني الا وهو عدم استثناء أي طرف، بما يتيح فرصة للتعامل مع أي أمر يطرح من قبل جميع الدول بجدية. ونؤكد مرة أخرى أن العراق يلتزم الحياد، وينظر إلى ضرورة الإبقاء على منطقة الخليج بوصفها منطقة آمنة ومتوازنة ومستقرة، ويدعم مسارات التهدئة فيها، من منطلق رؤية مفادها أن أمنه من أمن منطقة الخليج، وأن الأمن الأخير من أمن ومسؤولية الدول المطللة عليه جميعاً ولا يمكن أن يجرأ تحت أي ظرف كان.

بيان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، نايف فلاح مبارك الحجرف

[الأصل: بالعربية]

يسرني في البداية أن أعبر عن الشكر لدعوتكم للمشاركة في جلسة مجلس الأمن لمناقشة الوضع الراهن في منطقة الخليج، مقدرين دعوة جمهورية روسيا الاتحادية لهذه الجلسة.

إن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي يحتضن نقاشنا اليوم يمثلان المرجعية الدولية التي تبنت مبادئ الأمن والسلام والعيش الآمن لجميع شعوب العالم من خلال المحافظة علي النظام الدولي والمبادئ الأساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تركز علي القانون الدولي واحترام حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل لسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها واعتماد الطرق السلمية لحل الخلافات وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ونبذ كافة أشكال الإرهاب والتطرف والعنف. ومن أجل ذلك جميعا تأتي مشاركة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتؤكد التزامنا الكامل بتلك المبادئ وإيماننا الراسخ بدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن ودعمنا المستمر وتقديرنا لجهودهم في تعزيز الأمن والاستقرار في العالم أجمع .

لقد آمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في عام 1981 بتلك المبادئ وحرص علي تضمينها في نظامه الأساسي، وانخرط مع المجتمع الدولي بإيجابية وتفاعل مع قضاياها العادلة، ومد يد التعاون لكافة الدول المحبة للسلام ومنظمات الأمم المتحدة والمجموعات والمنظمات الدولية الأخرى، للعمل على تعزيز مبادئ التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب، وتحقيق الاستقرار والرفاهية للجميع وتعزيز الأمن والسلم الإقليميين والعالميين، فعكست مسيرة المجلس خلال الأربعين سنة الماضية نجاح دول مجلس التعاون في المحافظة علي الأمن والاستقرار في المنطقة رغم التحديات وكذلك تحقيق التنمية الشاملة لشعوب دول المجلس وتحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها، والحفاظ علي إمدادات الطاقة العالمية. كما قامت دول المجلس بالوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي بدعم جهود مكافحة الإرهاب ونبذ التطرف وتجفيف منابعه، إضافة الي مسارعة دول المجلس بتقديم العون والمساعدات الاقتصادية والإنسانية لجيرانها والدول المحتاجة. كما دعمت منظمات الأمم المتحدة ولجان الإغاثة لضمان قيامها بدورها علي أكمل وجه في خدمة المحتاج ونصرتة في مواجهة ويلات الحروب والكوارث الطبيعية والفقر. ولعل جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-19 شهدت مسارعة دول المجلس لتقديم العون والمساعدة لمختلف دول وشعوب العالم.

إن نجاح مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتفاعله الإيجابي مع المجتمع الدولي وتعاطيه المسؤول مع قضايا التنمية الشاملة بوأت المجلس مكانة مرموقة علي مستوي العالم، لتترجم الأحداث والفعاليات التي تستضيفها دول المجلس ذلك النجاح شواهد علي أرض الواقع. برئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين وتنظيم مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة لفعاليات معرض إكسبو ٢٠٢٠-٢٠٢١، واستضافة دولة قطر لبطولة كأس العالم ٢٠٢٢، كلها فعاليات دولية تعكس إيمان مجلس التعاون بالتفاعل والعمل مع دول العالم المحبة للسلام والاستقرار لخدمة البشرية جمعاء وفي كافة المجالات.

لقد آمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحق الشعوب بالعيش الآمن وبالرخاء والاستقرار. ولقد سعى مجلس التعاون لترجمة هذا الإيمان علي أرض الواقع لما فيه خير الجميع واستقرار المنطقة وتوفير البيئة المناسبة للتركيز علي التنمية الشاملة والبناء والتقدم. وفي نفس الوقت سعى مجلس التعاون للمحافظة علي مكتسباته ومنجزاته واستقرار دوله وشعوبه والتي تمثل ركيزة أساسية لأمن واستقرار منطقه الخليج بأكملها، تلك المنطقة المهمة والحيوية والمحورية في الاستقرار والأمن الاقليمي والدولي.

إلا أن ذلك لم يكن دائما واقع الحال. فمنطقة الخليج اليوم وعلي الرغم من روابط الجوار والتاريخ التي تشترك بها دول المنطقة نجدها منطقة ساخنة وتعاني من توترات مستمرة سببها عدم الالتزام بمبادئ القانون الدولي وعدم الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الأمر الذي نتج عنه التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس وعدم احترام سيادتها وزعزعة استقرارها.

و من المؤسف أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية، ومنذ عام 2011 على وجه الخصوص، اتخذت من أسلوب العداء والعنف وزعزعة الاستقرار في المنطقة نهجا لها لتحقيق أهدافها السياسية، حيث تعرضت بعض دول المجلس لاعتداءات متكررة من قبل إيران ووكلائها في المنطقة، كالهجمات بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، التي استهدفت المدنيين والأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية، والأعمال الإرهابية، التي ثبت دعم إيران لها في عدد من دول المجلس. كما قامت إيران بدعم أعمال العنف في عدد من دول المنطقة، وتدريب وتمويل وتسليح التنظيمات الإرهابية والطائفية فيها، الأمر الذي تسبب في انتشار العنف وعدم الاستقرار في بعض دول المنطقة كالعراق وسوريا ولبنان واليمن والذي تمت دعوته للمشاركة في جلستها اليوم، بالإضافة الي المعاناة الإنسانية التي نساهاها يوميا في تلك المناطق أمام مرأى ومسمع المجتمع الدولي ومجلس الأمن، شاكرا ومقدرا لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة ما ذكره بخصوص اليمن، فما يعانيه اليمن اليوم هو نتائج متوقعة تتطلب أن نسلط الضوء وبوضوح علي الأسباب التي أدت به إلي ما هو عليه اليوم .

لقد أكد مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ. كما عبر عن رفضه التام لاستمرار تدخلات إيران في الشؤون الداخلية لدول المجلس وكافة دول المنطقة، مؤكداً على ضرورة إيقاف دعمها للمليشيات والتنظيمات الإرهابية والطائفية التي تساهم بشكل رئيسي في تأجيج النزاعات وإطالة أمدها، كما يؤكد رفضه القاطع لمحاولات فرض الوصاية على دول المجلس وشعوبها.

وفيما يتعلق بخطر الانتشار النووي في منطقة الخليج، فقد أكد مجلس التعاون ضرورة وجود اتفاق دولي شامل يضمن منع إيران من الحصول على السلاح النووي بأي شكل من الأشكال، ودعا إيران إلى الوفاء بكامل التزاماتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون الكامل مع مفتشي الوكالة. ومع تأكيد المجلس على حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنه يطالب بالالتزام بكافة الإجراءات الاحترازية لضمان سلامة المنشآت النووية.

إن استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث - طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى - يهدد أمن واستقرار الخليج. ولقد دعا مجلس التعاون إيران للاستجابة لمسااعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، إلا أن إيران لم تستجب لتلك المسااعي واستمرت في احتلال تلك الجزر .

إن الوصول لأمن منطقة الخليج المطلوب وتعزيزه وصيانتته يتطلب الالتزام التام بالمبادئ الأساسية التي قامت عليها هيئة الأمم المتحدة ونص عليها ميثاقها وأكدها قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وذلك لاستعادة الثقة بين كافة دول المنطقة والتوقف عن اللجوء للقوة والعنف وزعزعة الاستقرار كوسيلة لحل الخلافات. ولتحقيق ذلك عرض مجلس التعاون لدول الخليج العربية على إيران - وفي أكثر من مناسبة - أن يتم الالتزام بشكل واضح لا لبس فيه بمبادئ حسن الجوار والسيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام نظمها السياسية وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية، ونبذ العنف والإرهاب والطائفية. تلك المبادئ مستمدة من ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن.

إن الكرة الآن في ملعب إيران لتقوم بإظهار رغبتها، بالأفعال قبل الأقوال، في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة عن طريق تدابير ملموسة ومقنعة لبناء الثقة مع جيرانها لما فيه أمن واستقرار المنطقة وشعوبها ودعم للاستقرار العالمي.

بالأمس القريب ودع مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنطقة الخليج والعالم أجمع صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله - وهو قائد عاصر أحداث المنطقة وساهم في صنعها، وعمل للسلام وأمن بالحوار وسارع إلى تقريب وجهات النظر وحل الخلافات، مؤمناً بغد ومستقبل أفضل للمنطقة وشعوبها والعالم أجمع. ولعل العمل على تعزيز هذا الفكر وترجمته تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن أكبر تقدير للأمير الراحل ولرسالة الأمن والسلام والحوار والتنمية والتعاون التي آمن بها، ونحن اليوم ندعو لها ونتمسك بها.

المرفق 22

بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي أن أتقدم لكم بخالص الشكر على عقيدكم هذه الجلسة الهامة التي تتناول واحدة من أهم القضايا التي يتوقف عليها أمن واستقرار منطقتنا. إن أمن الخليج العربي هو ركيزة أساسية في مفهوم الأمن القومي العربي. وأتوجه بالشكر للاتحاد الروسي على دعوته إلى هذا الحوار البناء والصريح حول تلك القضية في متابعة لمبادراته التي طرحها العام الماضي حول خفض التصعيد وبناء الثقة وتكوين نظام للأمن الجماعي في الخليج العربي - الذي تدعوه المبادرة للأسف بالخليج الفارسي.

لا تزال منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق عُرضة لمخاطر النزاع المسلح في العالم. وقد شهدنا في العام الماضي تصعيداً غير مسبوق شمل أعمالاً عسكرية تخريبية - أثبتت الأمم المتحدة مؤخراً مسؤولية طرف بعينه عنها - وتهديداً للملاحة الدولية وتوظيفاً للميليشيات في داخل الدول.

لقد كان هذا التصعيد غير المسبوق سبباً لانزعاج كافة القوى الدولية المسؤولة، إذ لفت النظر إلى خطورة انفجار الأوضاع وخروجها عن السيطرة. وهو أمر لا ترغب فيه أي دولة عربية بكل تأكيد، كما لا ترغب فيه أي قوة عالمية محبة للسلام وعاملة من أجله.

إن بناء منظومة للأمن الجماعي في منطقة الخليج العربي يُعد هدفاً طموحاً، ولكنه لا يزال بعيداً عن الواقع الصعب والخطير الذي تعيشه المنطقة. وبكل صراحة أقول إن ثمة فجوة كبيرة لا تزال تفصل بين مفهوم الأمن على ضفتي الخليج.

يتأسس مفهوم الأمن، من وجهة النظر العربية، على السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد تعرّض هذا المفهوم لتهديدات مختلفة خلال العقد الأخير. فوجدنا جماعات إرهابية - كداعش - لا تعترف بالحدود وتسعى لإقامة ما يُسمى بـ"الخلافة الإسلامية" المزعومة. وشهدنا كذلك تدخلات مختلفة ذات صبغة عسكرية وسياسية وعقائدية في شؤون عدد من الدول العربية، بما أفضى إلى تعميق النزاعات القائمة داخل هذه الدول وانفجارها في صورة حروب أهلية، كما نرى في سورية واليمن وغيرها.

إن مفهوم السيادة الوطنية يُعد ركناً جوهرياً في صيانة الأمن الإقليمي. والمنظمة التي أمثلها هي منظمة لدول ذات سيادة واستقلالية كاملة. واقتناعي أن الخطوة الأولى نحو بناء الثقة المفترضة بين ضفتي الخليج العربي لا بد وأن تتمثل في مناقشة صريحة حول هذا المفهوم ومضامينه ودلالاته العملية. ففي الوقت الذي لا يجد الجميع فيه صعوبة في التصريح باحترامهم للسيادة الوطنية، لا يتورع البعض عن انتهاك هذه السيادة على نحو فعلي ومتواصل على أرض الواقع.

إن إجراءات بناء الثقة تتأسس كذلك على تقدير كل طرف للشواغل الأمنية للطرف الآخر. وما زال الطرف العربي يشعر أن شواغله الأمنية لا تحظى بالتحفيم المطلوب أو بالتقدير الكافي من جانب الطرف الآخر في خضم صراعات واسعة يخوضها في المنطقة وعبر العالم. ويُعدّ هذا - من وجهة نظرنا - الحائل الأهم دون إقامة نظام مُستدام للأمن الجماعي في منطقة الخليج العربي، بضمن أمن كل الأطراف ويستجيب لشواغلهم ويُحقق مصالحهم الاستراتيجية.

إن العرب يسعون إلى علاقة صحية وبناءة مع جيرانهم في إقليم الشرق الأوسط. ولا شك لدى في أن ذلك يتطلب بزوغ الدولة الفلسطينية واعتراف إسرائيل والمجتمع الدولي بها بعد تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن ناحية أخرى، فلا شك في أن أمن الخليج، كما يراه الجانب العربي وينشده، يتحقق بصورته المثلى مع سيادة مفاهيم علاقات حسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. فعندئذ، وعندئذ فقط، ينشأ نظام حقيقي للأمن الجماعي يضمن مصالح كافة الأطراف ويضمن حرية الملاحة في الخليج، بما تمثله من أولوية استراتيجية للعالم أجمع. هذا هو الوضع المأمول والمنشود ولكنه للأسف ما زال بعيد المنال، بما يدفع الجانب العربي لاتباع كافة السبل الممكنة لصون مصالحه العليا والحفاظ على أمنه ووجوده.

إن الاستقرار في الخليج لا يتحقق سوى بإدراك أنه لا يمكن لطرف أن يحقق أمنه بينما يشعر الآخرون بالتهديد. وإن الجانب العربي ينشد الأمن للجميع بلا استثناء على أساس من الاحترام المتبادل وحسن الجوار. أما دعاوى الهيمنة والسيطرة فلا مكان لها ولا قبول بها.

أقدم لكم بالشكر مجدداً على عقد هذه الجلسة الهامة.

المرفق 23

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

أود بداية أن أعبر عن التقدير لمعالي السيد سيرجي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على قيامه بترؤس الاجتماع شخصياً، وأنهى بلدكم الصديق على تولي رئاسة مجلس الأمن، ونقدر المبادرة لاغتنام هذه الفرصة لعقد هذا الاجتماع الهام. ونقدّر المشاركات القيّمة لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة والسيد روبرت مالي، رئيس الفريق الدولي المعني بالأزمات ورئيسه التنفيذي، والسيد فيتالي ناومكين، رئيس معهد الدراسات الشرقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم.

تتميز منطقتنا بأهمية استراتيجية تتجاوز حدودها الجغرافية، مما يجعل استدامة الاستقرار فيها مطلباً دولياً، ولكن أول المستفيدين من الاستقرار في المنطقة هم دولها وشعوبها. وهذا يحد ذاته يدفعنا للسعي الجاد نحو حل الأزمات سلمياً وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتعزيز الدبلوماسية الوقائية.

ولهذا، ترحب دولة قطر بالمبادرات البناءة للبحث عن سبل خفض التصعيد وتسوية الخلافات عن طريق الحوار، حيث يعتبر ذلك جوهر السياسة الخارجية لدولة قطر والنهج الذي اتبعته في تعاملها مع الأزمة الخليجية، حيث فضّلت دولة قطر صوت الحكمة ومبادئ التسوية السلمية للمنازعات. ومنذ بدايتها، دعا حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى الحوار الجاد والبناء على أساس المصالح المشتركة وحسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأعرب سموه عن الالتزام بالوساطة، لا سيما مساعي صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة، الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله، وجهود الدول الشقيقة والصديقة.

إننا في دولة قطر، كغيرنا من الدول، نعمل للحفاظ على مصالحنا مع التمسك بالمبادئ الراسخة، ولكننا ندرك أيضاً أن ما يجمع دول منطقتنا من المصالح والمصير المشترك أكثر بكثير مما يفرقنا. وقد كنا ولا زلنا على قناعة تامة بأنه لا سبيل لتحقيق السلام المستدام في المنطقة إلا بتسوية الخلافات من خلال نهج لتسوية الأزمات ضمن الأطر الجماعية. وعلى ذلك الأساس، لطالما حرصت دولة قطر على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بوصفه نموذجاً لإطار دون إقليمي للتعاون والتنسيق، ومن المفترض أن الخلافات والمنازعات بين أعضائه تتم تسويتها تحت مظلتها، باعتبار ذلك من الأغراض التي أنشئ أصلاً لأجلها.

ومن هذا المنطلق أيضاً، وقبل تفاقم الأزمات التي تشهدها منطقة الخليج إلى وضعها الراهن، دعا حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، منذ عام 2015 من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الاتفاق على قواعد تنظم العلاقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وإجراء حوار هادف على أساس المصالح المشتركة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما طرح سموه رؤيةً محددة للخروج من الوضع المتوتر في المنطقة من خلال وضع إطار فعال للأمن الجماعي في منطقتنا. وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للأمن عام 2018، دعا إلى الاتفاق على ضوابط أمن أساسية وقواعد حوكمة، وعلى حد أدنى من مستوى أمني يتيح توفير السلام والازدهار. وذلك

يضمن ليس فقط إنهاء الأزمات القائمة بل وعدم وقوعها أو التصعيد مستقبلاً، وذلك على أساس أسلوب التكامل بدل التصادم والمصالح المشتركة بدل الأهداف الأحادية.

إذا أردنا مناقشة سبل تخفيض التوترات، علينا أن ندرك أولى الخطوات لتمهيد الطريق نحو الهدف المتمثل بالاستقرار المستدام وخفض التصعيد هو التوجه بإخلاص نحو إنهاء هذه الأزمات وفقاً لمبادئ بناء الثقة وحسن الجوار والمصلحة المشتركة. وأمامنا العديد من التحديات والمخاطر المشتركة، ولعل أبرزها خطر الإرهاب والتهديدات المناخية والأوبئة. وكمرحلة أولى، يمكن للتعاون على مواجهة هذه التحديات المشتركة أن يمهّد الطريق نحو تسوية الأزمات الأكثر تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، والتي لا مجال لحلها إلا على أساس القانون واحترام ميثاق الأمم المتحدة وتوفير الأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان.

وهنا، نؤكد على الدور الأساسي لمنظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات باعتبارها إطاراً دولياً فعالاً، ويجب تعزيز فعاليته والتعويل عليه بشكل أكبر لتحقيق هذه الحلول. كما أن للدول الكبرى المؤثرة دوراً هاماً يمكن أن تؤديه لدعم الاستقرار. فمهما اختلفت المصالح، يظل ثمة مكان للتوافق.

ختاماً، إن دولة قطر سوف تواصل دعمها لمثل هذه المبادرات التي تعزز من اللجوء للحلول الدبلوماسية للأزمات والتسوية السلمية للنزاعات، ونقدّر مجدداً، سيدي الرئيس، عقدكم لهذا الاجتماع.